

مدخل

١/٠. السيميائية: اقتراب أول

١-١/٠. في أصل الحاجة إلى السيميائية:

قبل أن نطرق السيميائية من وجهة نظر اصطلاحية ومفهومية، أى من ناحية كونها علماً مستحدثاً له ماله من أبعاد منهجية ونقدية، فلنسجل ابتداءً أن ثمة وبالأساس ما لعله يجوز لنا أن نسميه «الغريزة السيميائية» لدى الإنسان!

فإن كان ذلك غير مألوف فلا أقل من الاعتراف بوجود سلوك إنسانى نوعى راسخ الأنسب أن نعتقه بالسلوك السيميائى! وليس المقصود هنا أمراً آخر إلا فعل التوسم من حيث أنه استدلال على أمر خفى أو باطن، من ثانياً اسم أو وسم أو سمة ظاهرة عنه. وإنما الاستدلال تطلب للدلالة حيث كان. وأحسب أن السلوك السيميائى بهذا المدلول صفة لازمة للإنسان من حيث ما هو عاقل. فلا تكون الأشياء المحايثة له والخارجة عنه، إلا حمالة دلالة. وهذا مهما كان السلوك السيميائى يتراوح بين مجرد افتراض لدلالة فى أدنى الأحوال وبين هوس الدلالة فى أقصاها!.

فإن قيل: "وما" الدلالة"؟! "كان اللازم استذكار ما قد امتاز به الإنسان - ذلك الحيوان الناطق فى حد القدماء - من القدرة على استبدال الكلمات بالأشياء، فحيث تكون ثمة أشياء من جهة وكلمات من جهة مقابلة وحيث يمكن للكلمات أن تقوم مقام الأشياء وتنوب عنها، أى بما تكون الأشياء غائبة وتكون الكلمات حاضرة يُعلم بها عن ذلك الغياب ويستعلم بواسطتها عن كنه الغائبات... وحيث، وبنفس المدلول، يمكن للكلمات أن تقوم مقام كلمات أخرى وتنوب عنها بما يجعل الأولى منطوقة ويجعل الثانية لا منطوقة أو مضمرة... فإننا فى جميع هذه الحالات وما هو من قبيلها أمام واقعه "العلامة". أما من حيث تنتظم مجموعة العلامات فى شبكة علائقية متأثرة فإن مسألة الدلالة تكون قد قامت! وتكون إذن قد قامت معها الحاجة إلى علم للعلامات.

لن يكون الاشتغال على العلامة بما هو اشتغال معرفى منهجى، إلا تلك المحاولة الرصينة والمستميتة لأجل استعادة الغائب واللامنطوق - الذى يتأسس بدوره فى واقعه "الدلالة"، من داخل جوف تلك الشبكة العلاماتية أو الدلالية، التى تكون مع الزمن-

ذلك الذى يسابق نفسه بحكم طبيعته! قد التفت حول نفسها عدد كذا من المرات والكرات. ومن ثمة منشأ العسر فى سؤال العلامة.

بل إنه سؤال ما أكثر ما يعسر ويستغلظ إذا زدنا على ما تقدم - ولا بد أن نزيد عليه- أن الإنسان لا يكتفى بأن يستبدل الكلمات بالأشياء ، وهو ما يحصر العلامة فى وجهها اللغوى، بل إنه يستبدل - قاصداً أحياناً وغير قاصد غالباً - أشياء بأشياء، وأشياء بالوان، وأشياء بأنغام... وأشياء بتصورات ومفاهيم وأنماط من التأسيسات العقلية والوجدانية والطقوسية... وهى على أية حال فى جملتها استبدالات تنطق بلسان غائب ما، أو باطن أو خفى أو عميق أو لا شعورى أو تحتى أو تاريخى... ومهما تكن التسمية فإن مسألة العلامة تبقى قائمة فى طابعها المزدوج من حيث هى حضور يضم غيباً. أو أنها غياب يحاول أن "يقول" حضوره فى العلامات. هذه التى تأتلف بحسب كيفية أو أخرى لكى تؤسس أخيراً واقعة جوهرية تضاف بعناية إلى واقعتى العلامة والدلالة، إنها الآن واقعة: "النسق" (Systeme).

على أن أشهر نسق علاماتى إنما هو "القول" (Discours). فالقول نسق لغوى لأن نمط العلامة فيه لغوى، لكن الأهم من ذلك أن القول هو أيضاً نشاط أو "فعل" (Acte) بما هو قصد لإحداث أثر مفهوم على ذلك وبطبيعته يقتضى أطرافاً مكونة وتلك: القائل/القول/المقول له/القناة/ أثر القول. هذا إذا أخذنا فحسب بتلك الصيغة الشهيرة ل: هـ، د، لاسفيل (H.D. LASSWELL) "من يقول ماذا ولبن وعبر أية قناة وبأى أثر؟" Qui dit quoi; à qui, par quel canal, avec quel effet? (١).

فالقول يحسب هذا التكوين فعل اتصالى. وهنا يسهل ملاحظة أن ما كنت نعته بالسلوك السيمائى، إنما هو فى مادته الكثيفة اتصالى المحتوى. وإذا كان قدماء الإغريق قد أعجبهم أن يقولوا فى حد الإنسان أنه "حيوان ناطق" ، (ζῷον λογικόν) فعلنا اليوم أن نؤدى المعنى ذاته، ولكن بدلالات مستجلة بقولنا:

"الإنسان حيوان اتصالى" "l'homme est un animal communicationnel". سيكفينا فى تدليل هذا التحديد أن نقول مع فاترلافيك (P.WATZLAWICK) "ليس يخلو أحد من أن يكون فى سلوك، فإذا اعتبرنا تفاعلاً ما بين أشخاص فإن كل سلوك يأخذ قيمة رسالة ما أى أنه اتصال. فلنا أذن أن نخلص إلى أنه لا يخلو أحد من اتصال شتينا ذلك أم أبنائه: النشاط أو الخمول، الكلام أو الصمت، لكل ذلك أن يؤخذ مأخذ الرسالة" (٢).

فى ضوء هذه الاعتبارات إذن سيكون من المفروغ منه أن يقال أن التفكير فى العلامة، وعلى اطلاقه، لم تكن لتخلو منه ثقافة بشرية أينما كانت. والحال أن هذا التفكير قد تدرج ضمن الثقافات التاريخية الكبرى ليصبح أكثر انتظاماً وتأسيساً. ولن نعدم أن نجد «نظرية سيميائية مضمرة فى ثنايا التأملات اللغوية التى وصلتنا من العصور القديمة: من الصين كما من الهند، من اليونان أو من روما، والشأن نفسه مع القروسطيين الذى صاغوا أفكارا عن اللغة ذات منحى سيميائى». (٣) أما فى التراث اللغوى العربى، فإن المبحث السيميائى تتوزعه منذ البواكير مختلف قطاعات هذا التراث.

١/٠-٢. السيميائية فى نشأتها الحديثة؛

مع أواخر القرن ١٩ وبدايات القرن ٢٠ أخذت السيميائية تتأسس فى الغرب شيئاً فشيئاً كعلم مبتكر يعى حدوده ويحوز مناهجه وأدواته البحثية وأهدافه النظرية الخاصة. وتكاد الكتابات الدارجة فى التأريخ للسيميائية تجمع على استهلال نشأتها الحديثة بأعمال علمين من صناع الثورة المعرفية فى العصور الحديثة. إنهما على التوالى الأمريكى تشارلس ساندرس بيرس (CH. S. Peirce 1914 - 1839) والسويسرى فردينارد دوسوسير (F.de SAUSSURE 1913-1857). وسيكون من المفيد لنا أن نعرف -ولو إجمالاً- بالمنطق المنهجى الذى يقيم عليه كلا منهما علمه السيميائى. ثم نمر من ذلك إلى تعرف بعض التطورات اللاحقة عليها:

١/٠-٢-١. ش.س. بيرس :

يبدو أن الأساس الذى يقيم عليه بيرس سيميائيته يمكن اختزاله فى الصيغة: "ما ثمة إلا العلامات!" فعلى ما كتب إميل بنفنست (E.BENVINISTE) فإن «بيرس يضع العلامة أساساً للعالم بأسره، إذ العلامة هى نقطة الانطلاق التى يبنى عليها تعريف كل عنصر على حدة وهى أيضاً المبدأ الذى يحكم تفسير مجموعات العناصر سواء كانت هذه المجموعات مجردة أو ملموسة»(٤). وأكثر من ذلك فإن «الإنسان فيما يراه بيرس فى كليته علامة، وفكره أيضاً علامة وكذلك مشاعره»(٥).

ولن نستغرب، والحال هذه، أن نقرأ لدى بيرس نفسه فى بعض مراسلاته هذا

المقتبس:

«لم يكن يتأتى لى البتة أن أدرس أى شىء كان - رياضيات، أخلاق، ميتافيزيقا، جاذبية أرضية، دينامية حرارية، بصريات، كيمياء، علم التشريح المقارن، علم الفلك، علم النفس، علم الأصوات، الاقتصاد، تاريخ العلوم، لعبة الورق، الرجال والنساء، الخمر، وعلم القياسات- إلا من منظور دراسة سيميائية».

ويعلق ت . تودوروف (T.TODOROV) - الذى نقلنا عنه هذا المقتبس- بأن أعمال بيرس هى على قدر من التنوع بقدر تنوع ما ذكر من أمور بل إن بيرس نفسه «لم يترك عملاً نظرياً متكاملًا يعرض فيه أصول مذهبه الأمر الذى أفضى، وحتى اليوم، إلى تجاهل آرائه أو سوء فهم لها.»^(٦).

وفى الحق فإن المشروع السيميائى لدى بيرس لم يكن غامضاً أو معقداً بقدر ما كان جسوراً وشمولياً. فهو كان يرمى إلى تأسيس نظرية فى العلامة يكون لها أن «تشمّل، فضلاً عن العلامات اللغوية، جميع أنواع العلامات على أن تتحول اللغة إلى إقليم داخل امبراطورية العلامات هذه، مع احتفاظ النسق اللغوى بدور المثال أو حتى النموذج لسائر الأنساق»^(٧).

ولعل هذا ما قد يؤدى على المدى البعيد إلى تحقيق «... حلم إعادة بناء المعنى الكلى لمجتمع ما تأسيساً على الارتباطات فيما بين البنى التى تشد أنساق العلامات بعضها إلى بعض داخل ذات هذا المجتمع»^(٨).

ويظهر أن سيميائية بيرس تنحو إلى أن تكون أقرب إلى جبر أو منطق المعنى. بما يكون هو المعنى النهائى الكلى المتجانس، ذلك الذى يستعاد أو "يجرد" من وراء كثرة الأنساق الدالة وتنوعاتها. ولقد كان ذلك هو الهدف النظرى البعيد الذى وجه المشروع البيرسى. ألم يكتب فى ١٨٩٧ أن «المنطق فى معناه الأوسع هو الاسم الآخر للسيميائية، فلهاذه أن تكون مذهباً ضرورياً أو صورياً للعلامات، مؤسساً على الملاحظة المجردة وأن عليها أن تقترب فى عملياتها من دقة وصرامة الاستدلال الرياضى»^(٩).

(١) على الرغم من أهمية فكر بيرس ومواقفه الفلسفية عامة إلا أن مذهبه وخصوصاً أطروحاته السيميائية لم تلق الاهتمام الجدى فى الساحة الفكرية العربية الراهنة... انظر بهذا الخصوص المقال التفصيلى للدكتور بخارى حمادة: *La pensée de Ch.S.PEIRCE dans le monde arabe d'aujourd'hui* ضمن المجلة الفلسفية الجزائرية (معهد الفلسفة - جامعة وهران، عدد: ٠١، رمضان ١٤١٧، جانفى ١٩٩٧).

ولكن ما ذا بالتحديد عن مفهوم "العلامة" نفسه عند بيرس؟

لدى بيرس فإن العلامات «لا تنوب عن الأشياء بطريقة شفافة ولكنها تتميز بنوع من الكثافة تضيفها هي على الأشياء، وتأتي هذه الكثافة من الأفكار والتصورات عن الأشياء التي تصاحب إيداع العلامات» (١٠). وهذا سيعنى أن العلامات - ومن ثمة فعل القول ذاته - تغيّب الأشياء بأكثر مما تحيل عليها. وتوسل في بيان هذه المظهر للعلامة بتحليل المقتبس التالي:

«إن علامة ما أو المصورة (Representamen) هي شيء يقوم لدى شخص ما في مقام شيء ما في ضوء علاقة ما أو بحسب صفة ما. إنها - أى العلامة - تتوجه إلى شخص مجرد، فتخلق في ذهن هذا الأخير علامة مكافئة... فالعلامة التي تنشأ هنا أسميها مؤولة (Interpretant) العلامة الأولى» (١١) لدينا إذن "المصورة" وتمثل وجه العلامة من حيث علاقتها بالشيء - أو على الأصح - "الموضوع" الذي عنه يتحدث وإليه يحيل المتكلم ثم هناك "المؤولة" وتمثل وجه العلامة من حيث الصيغة التي ستأخذها في ذهن المتلقى (فلا يُطابق علامة ذاتها في ذهنين). على أن لدينا من جهة ثالثة ما يسميه بيرس "الركيزة" (Base أو Geround object) وهي ذلك الجانب المخصوص أو التصور المحدد من الشيء الذي انتجت العلامة في علاقتها معه. وهنا لا بد أن نلاحظ أن مركز الثقل كله هو في هذه العلاقة عينها. إذ من خلالها سيعاد إنتاج الشيء في صورة موضوع. ذلك أننا لن نكون أبداً بإزاء "الشيء" في ذاته. ولكن الشيء يوجد وبالضرورة بين قوسين أو حسب أو تبعا لعلاقة تصورية أو ذاتية محددة نقيمها معه.

فنحن إذن نتلقى الشيء من منظور هذه العلاقة. لأنه ولدى بيرس، فإن «العلامة توجد من أجل الشيء ليس تبعا لجميع العلاقات، ولكن كإحالة فحسب على تصور محدد» (١٢)، أى ما تم الإصطلاح عليه بـ "الركيزة". ولعل المحصول الأول المستفاد من مفهوم بيرس للعلامة هو أن واقعة "الشيء" تستبدل بواقعة "المعنى" (Sens)، حيث أن ما تحيل عليه العلامة فعلا هو معنى عن الشيء. وهذا سيفرض أن تكون العلامة هي في حد ذاتها "ترجمة" (Translation) لهذا المعنى. هذا الذي تعاد ترجمته كلما عبر مرتبة من مراتب العلامة. وهكذا فلدى بيرس «تكون آلية تولد المعنى

هى الترجمة، فالعنى هو نتاج ترجمة علامة إلى علامة أخرى قد تكون من النوع نفسه وقد تكون من نوع مختلف»^(١)(١٣).

وإذا كنت الآن سأكتفى بهذا العرض العام لجانب أساسى من سيميائية بيرس، فإن العناصر التى أبرزتها قد تكون مفيدة لنا عندما نتناول الممارسة المعرفية فى المنظور السيميائى.

١/٠-٢-٢ :- ف. دوسوسير :

دوسوسير عالم لسانيات بالجيلية - كما يقال- إلا أن شهرته تعود بالأخص إلى محاضراته "دروس فى اللسانيات العامة" (١٤) الذى صدر عام ١٩١٦، أى حوالى ثلاثة أعوام بعد وفاة صاحبه. وعادة ما يعتبر هذا الكتاب أحد أصول الثورة المعرفية الحديثة فى اللسانيات خاصة وفى مناهج العلوم الإنسانية عامة خصوصاً البنيوية وتفريعاتها. وأعتقد أن عبقرية دوسوسير تعود إلى أنه استطاع أن يعيد تأسيس الموضوع اللغوى من منظور مقولة منهجية واحدة هى: "النسق" (Systeme) فليده - مثلاً - فإن «اللغة هى نسق لا يعرف إلا نظامه الخاص»(١٥)، أما "العلامة" فليده فهى الوحدة المكونة القاعدية لكل نسق لغوى.

فما هو المفهوم التفصيلى لواقعة "العلامة" فى المنظور السوسيرى؟

إنه مفهوم بسيط للغاية ولكنه خصب فى أبعاده المعرفية والمنهجية(١٦) رغم هذه البساطة أو على الأصح بفضلها ذاتها. فالعلامة لدى دوسوسير تأليف بين فكرة أو تصور عن الشيء، يدعوه "مدلول" (Signifie) وبين صورة سمعية (أو خطية) يدعوها "دال" (Signifiant)، والعلاقة المتولدة منهما "دلالة" (Signification)(١٧).

(١) من جهة أخرى يصنف بيرس العلامة تبعاً لثلاثة علاقات بين الدال والمدلول. فليده أن العلامة قد تكون:

أ - أيقونة (Icône) حيث الدال يحمل جوانب مادية من المدلول: الصورة، الأصوات الطبيعية كخريف الماء، مخطط مدينة، خريطة.

ب- إشارة (Index) حيث الدال يحيل على المدلول فى ذات اللحظة أو المكان الذى يشير إليه كدلالة الدخان على وجود النار، أو إسم الإشارة، "هذا"، "أنا".

ج- الرمز (Symbole) حيث الدال لا صلة له مباشرة وطبيعية بالمدلول كرموز العلم وألفاظ اللغة. (Voir: Kristeva(j). op.cit)

ويحرص دوسوسير على تدقيق مسألة أن :- العلاقة بين المدلول والدال علاقة اعتباطية (Arbitraire). أى أن العلامة اللغوية لا تتطابق بأية حال مع الشيء فهى «لا تؤلف بين شيء وبين اسم ولكن بين تصور وصورة سمعية» (١٨). وهكذا فالمدلول إنما هو تصور (أو معنى) عن الشيء فحسب، أما «الشيء فى ذاته» فسيستمر هنا أيضاً فى وضع بين قوسين! سيعنى هذا، أول ما يعنى أن العلامات لا تحيل على شيء بقدر ما تستقل عن نظام الأشياء لتأسس فى نسق لغوى ينتج ويعيد إنتاج الدلالة، طبقاً لقواعد داخلية هى فى جوهرها قواعد سيميائية، بحكم أن «المشكلة اللغوية هى قبل كل شيء مشكلة سيميائية» (١٩). وإذا كان قد استقر لدينا أن اللغة نسق سيميائى، فإن الدلالة تتولد داخله من تفاعل عناصره المكونة. وحسب دوسوسير «فى الأنساق السيميائية كما هو الحال فى اللغة، حيث العناصر تتساند فى توازن بحسب قواعد محددة، فإن مفهوم الهوية يتداخل مع مفهوم القيمة» (٢٠).

وفحوى هذا التداخل أو التعالق «هوية/قيمة» أن العلامة، ورغم أنها تستمر هى نفسها ظاهرياً وحيثما صادفناها، فإنها فى كل مرة تكتسى أو تنتج دلالة مستجدة وهذا تبعاً للقيمة الجديدة أو المعنى الجديد (٢١) التى تأخذها العلامة فى السياق الجديد الذى انخرطت فيه. على اعتبار أن «السياق هو الذى يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعانى المتنوعة التى فى وسعها أن تدل عليها» (٢٢). فالقيمة بهذا هى حاصل العلاقات الجديدة التى دخلت فيها العلامة مع غيرها من العلامات المجاورة ضمن هذا السياق الجديد. وعليه فنحن لن نمسك بالقدرة الدلالية التى تميز العلامة «دون أن ترتب العلامة فى شبكة العلاقات اللغوية الداخلية» (٢٣).

إن **علائقية العلامة** تجر إلى اعتبار اللغة - كونها نسق علامات - وإن كانت نظاماً قائماً بذاته - نظاماً فرعياً، إذا تم النظر إليه من زاوية المنظومة الاجتماعية العامة التى تستعمل هذه اللغة كأداة اتصال. من هنا فلا مهرب للغة من أن تتلقى على نحو أو آخر تأثيرات تلك المنظومة بما تنطوى عليه من وقائع بل ومن أنساق أخرى غير النسق اللغوى (٢٤). وهذا يفرض أن العلامة تتحرك فى آخر التحليل داخل دائرة أوسع من مجرد دائرة «العلاقات اللغوية الداخلية». وما كان لدوسوسير - والحال هذه - إلا أن يستشعر الحاجة إلى علم عام يتناول كموضوع له العلامة فى طابعها العلائقى الواسع. لقد كتب «لنا إذن أن نستشرف علماً يدرس حياة العلامات داخل الحياة الاجتماعية

وسيؤلف قسماً من علم النفس الاجتماعي، ومن ثمة من علم النفس العام، سنسمى ذلك العلم السيميولوجيا (Semiologie) (من اللفظ الأغريقي = Signe = Semeion = علامة) سيطلعون ذلك العلم في ماذا تتمثل العلامات ثم ما هي القوانين التي تحكمها. وإذا أنه لم يوجد بعد فلن نتيّن حدوده ولكنه يمتلك حق الوجود، بل إن مكانه لمهىء مسبقاً» (٢٥). وانتهى الأمر بدوسوسير إلى أن يعتبر النسق اللغوى كأحد الأنساق السيميائية الفرعية الثانوية، مقارنة بسائر الأنساق السيميائية داخل المنظومة الاجتماعية. لكن تبين لاحقاً أن العكس ليس أقل صحة أو احتمالاً، أى أن تكون اللسانيات هي العامة. فلقد لوحظ أن دراسة العلامات مهما كان غمطها يحيل باستمرار إلى اللغة، كون النسق الاتصالي اللغوى هو أوسع مستند خلفى لكل نسق اتصال دال. وهكذا يصبح النموذج اللغوى هو النموذج السيميائي العام بينما سائر النماذج فرعية بمقارنته. وإذن ستحدد مهمة جديدة للسيميائية: فستكون نوعاً من "علم النماذج". إذ يقوم بكشف أو إنتاج النماذج التي تشتغل الدلالة وفقها داخل نسق اتصال دال محدد، مع ما يلزم ذلك من عمليات النمذجة (Modelisation) والصورة (Formalisation) (٢٦). ومهما يكن الأمر، فيبقى لدى دوسوسير أن «الكون السيميائي هو المجال الواسع للوجود الاجتماعي ومن ثمة فاستكشافه يقتضى الالتحاق بالبحث السوسيولوجى والأنثروبولوجى والسيكولوجى الخ، فالسيميائية إذن سيكون عليها أن تفيد من كل هذه العلوم، وأن تتأسس قبلاً على أنها نظرية فى الدلالة» (٢٧).

١/٠-٣. السيميائية فى تطوراتها اللاحقة:

١/٠-٣-١. السيميائية بين الدلالة والاتصال:

إذا كانت السيميائية قد تحددت كعلم للعلامات فإن ذلك لم يجعل دون حاجتها إلى تحديد مضاف: فهل ينبغى دراسة العلامات من حيث أنها حمالة دلالة ومنتجة لها وإحالة عليها؟ أم من حيث أنها وسائط اتصال، ومن ثمة يلزم بحثها من حيث انخراطها فى شتى. أنساق الاتصال؟ (٢٨)، وإذن فما هو موضوع السيميائية تحديداً؟

تبعاً لوجهة نظر ج. مونان (G. MOUNIN) مثلاً فالاتصال، وليس الدلالة هو موضوع السيميائية. لأن هذه الأخيرة «تكون قد تحددت بما فيه الكفاية عندما نتحدث عنها كعلم عام لجميع أنظمة الاتصال، وعلى هذا النحو فهى لا بد أن تتعارض ولأسباب نظرية ومنهجية مع تلك المحاولات التي تندفع بشيء من الانقياد فى تطبيق

عملياتها على أنواع شتى من الموضوعات حيث أن ما يدرس لم يتم اثباته ابتداء كنمط اتصالي، ولكن كمجموعة من الوقائع الدالة فحسب» (٢٩). وهو يعتقد دائماً أن ما يسمى بـ«السيمائية الدلالة» هو أقرب إلى الـ«الاستمولوجيا» أو على الأقل فهو يدرس الدلالات النوعية لوقائع اجتماعية أو جمالية بأدوات لم تصنع أصلاً لمثل هذه الموضوعات. لكن يبقى هذا الحصر غير محسوم فيه. فحتى إذا ارتبطت السيمائية بالموضوع الاتصالي فيظل أن «التقلص أو الامتداد الذي يأخذه شمول كلمة اتصال هو الذي يحدد حقول العمل السيميائي» (٣٠). والوضعية نفسها تحصل أيضاً تبعاً لحصر أو اتساع مدلول العلامة. وهو الحال مع السيميائي بيار جيرو (P.GUIRAUD) الذي يتسع لديه أفق العلامة لتصبح «كسمة من سمات قصد إيصال المعنى» (٣١). ثم يلاحظ إلى ذلك أن القصد الاتصالي ربما كان لا شعورياً «وهذا ما يوسع حقل السيمائية توسيعاً كبيراً» (٣٢). فمن ثمة تندرج تحتها موضوعات مثل الأنظمة الدينية والفلسفية والاجتماعية والأسطورية والمعرفية والإيديولوجية... على اعتبار أنها كلها وفي آن واحد أنظمة اتصالية ودلالية. ومن ثمة ظواهر سيميائية فرعية تنطوي تحت نظام سيميائي عام، والذي ليس شيئاً آخر سوى «الثقافة»، أو فلنقل تدقيقاً «المنظومة الثقافية». فما من ثقافة مهما كانت إلا وهي تشتغل طبقاً لمسلكية دلالية. والمقصود هنا أنها وكنظومة تحتاج إلى الاستقرار والاستمرار، فلا بد لها من أن تتغذى على «المعاني» أو «القيم». هذه المسلكية التي تنتظم في نظام معقد من الآليات والقنوات تحكم إنتاج وإعادة إنتاج وتثبيت وتداول المعاني داخل المنظومة الثقافية الاجتماعية المعنية. الأمر الذي يسمح بمقاربة الثقافة ذاتها من وجهة نظر النسق (٣٣). وعلى ما يلاحظ ب. جيرو «إن كل ثقافة تتحدد كنسق للإيصال (أو بصورة أكثر دقة مجموعة من الأنساق)» (٣٤). وفي هذا المنظور الجديد والمتسع للعلامة تأتي ولاشك أبحاث أحد كبار السيميائيين مثل رولان بارث (R.BARTHES)، الذي تقوم السيمائية لديه في كونها «علم جميع أنساق العلامات»، ويتقرر من ذلك أن موضوعها إنما هو الدلالة (٣٥). ولعل المقتبس التالي يكشف لنا عن المنطلق المنهجي للمشروع السيميائي لدى بارث، يقول: «إذا كانت مهام السيمولوجيا في تزايد مستمر، فلأننا في اكتشاف دائم في الواقع للأهمية والسعة التي تكتسبها الدلالة في العالم. لقد أصبحت الدلالة طريقة العالم المعاصر في التفكير، مثلما شكلت الـ«واقعة» في السابق وحدة تفكير العلم الموضوعي» (٣٦). ووفق هذا التأسيس راحت أبحاث بارث تشمل موضوعات

متعددة وجديدة ومن ثمة أبدعت في سحب المنظور السيميائي على تطبيقات مبتكرة.

١/٠ - ٣ - ٢ . جماعة تارتو - موسكو : الثقافة موضوعاً سيميائياً :

أعطت أبحاث بارث وغيره دفعا نوعيا للبحث السيميائي الذي عرف ازدهار متزايدا منذ الستينات . إذ يسجل أنه في هذه الفترة تضاعفت مراكز البحث السيميائي «وقامت بإجراء الأبحاث في مختلف فروعها وذلك في فرنسا وأمريكا والاتحاد السوفيتي وإيطاليا وغيرها» (٣٧). ونحب أن نقف بشكل استثنائي مع واحدة من أشهر حلقات الدراسة السيميائية وأعنى هنا جماعة تارتو - موسكو . وهم جماعة من الباحثين السوفيات (لوتمان، أوسبنسكى وغيرهما) كان لهم أن يؤسسوا فرعاً سيميائياً مستحدثاً فيما أصبح يعرف بـ "سيميوطيقا الثقافة" . فلقد «انفردوا بهذا المجال وأرسوا قواعده النظرية وأصبحت كتاباتهم فيه المرجع الأساسى فى دراسة سيميوطيقا الثقافة وقد بدأت هذه الجماعة عملها المنهجي والمنظم منذ ١٩٦٢ بعقد مؤتمر فى موسكو دار حول الدراسة البنائية لأنظمة العلامات» (٣٨). فما هى المنطلقات المنهجية لدى هؤلاء فى منظورهم السيميائى للثقافة؟

إن الدراسة السيميائية لا تكتفى بمقاربة وصفية للثقافة، كونها تطرح كنظام من العلامات فحسب، «فمن المهم التأكيد على أن علاقة الثقافة بالعلامة والدلالة تتضمن فى حقيقتها واحداً من المقومات النمطية الأساسية فى الثقافة» (٣٩). لنا هنا أن نتساءل: كيف إذن تتولد الدلالات والعلامات داخل ثقافة محددة؟ إن المفتاح الأول هنا يبدأ من اعتبار الثقافة كـ «مجال مقفل فى مواجهة المجال الثانى، مجال اللاتقافة» (٤٠). هذا الأخير الذى يمثل ما هو ضد الثقافة، حيث أن هذه ستظل أبداً بحاجة إلى مثل هذا الضد «إذ تبرز الثقافة هنا طرفاً مقاوماً لضده وبضدها تتميز الأشياء» (٤١). والقصد هنا أن يقال أن الثقافة تشتغل حسب ما نحافظ على ذاتها كنسق مقفل تعمل كل آلياتها ومكوناتها لتحقيق درجة عالية (أو دنيا على الأقل) من الثبات والاستقرار والاستمرار والانتظام. فالثقافات التاريخية الفعلية ظهرت دائماً كأنساق أو منظومات تعيش لحظياً على هم الانتظام - أى الإبقاء على وضع "المنظومة" - فمن ثمة تواجه لحظياً أيضاً خطر اللاتنظام. ومن ثمة الانتباه الحاد والفورى لأى انكسار أو ضعف قد يطال جهة أو أخرى من جهات المنظومة. هكذا إذن «لا تمثل الثقافة - من موقع المراقب الخارجى - آلية ثابتة متوازنة تاريخياً، ولكنها تمثل نظاماً ثنائياً يحقق عمله من خلال سيطرة النظام

على مجال الانظام من جهة ومن خلال اقتحام الانظام لمجال النظام من الجهة المقابلة» (٤٢). الثقافة إذن منظومة تعيش على الخوف من نقيضها ومن ثمة تشتغل سائر مقوماتها ومكوناتها وآلياتها بحيث يتم إبعاد وتحييد هذا الخطر. كيف يتم ذلك؟

أولا تأخذ بنية الثقافة - لدى جماعة تارتو - موسكو - شكل نظام متحد المركز (مراكز Concentrique). فثمة إذن مركز ودوائر متتالية تحيط به. على أن الدوائر أو التكوينات القريبة من محيط الدائرة تعاني بعض الاضطراب (٤٣). وفي هذا التصور تعليل بالقول بنشاطية الثقافة وحركيتها. ولكن يبقى السؤال مع ذلك مطروحا «حول ما إذا كانت النشاطية (الدينامية) الحاجة الثابتة المطردة إلى التجدد الذاتي، خاصة داخلية في الثقافة أو أنها مجرد نتيجة التأثير المشوش للأوضاع المادية لوجود البشر على نظام المثل لديهم» (٤٤). ولدى جماعتنا تلك فإن «كلا العاملين ذو صلة حميمة بالأمر» (٤٥). أما من جهتي فيبدو لي هذا السؤال مأخوذاً في أفقه النظرى العام جوهرياً. وسيتم التأكيد لدينا على مسألة نظام المثل أى تماماً ما ستحدث عنه نحن باعتباره "نظام القيم" الذى يشتغل فى منظورنا - كما سيأتى بيانه فى حينه- [٤-٤/١] كمقوم مركزى حاسم ضمن عموم المنظومة الثقافية. وعلى أية حال فإن أساسية نظام المثل ضمن الثقافة يفرض النظر إلى هذه الأخيرة كونها "ذاكرة الجماعة". ومن ثمة «فإن تعريف الثقافة بأنها ذاكرة الجماعة يثير السؤال حول نظام القواعد السيميوطيقية التى تتحول بها خبرة الحياة البشرية إلى ثقافة: هل يمكن أن تعامل هذه القواعد على أنها برنامج» (٤٦). وليست هذه القواعد السيميوطيقية - على ما يظهر - إلا شبكة الآليات التى تتحكم فى توليد وتوحيد الدلالات أو المعانى داخل ثقافة معطاة. بحيث تسمح هذه الشبكة أول ما تسمح بتثبيت النظام بما فيه تعرف الثقافة على ذاتها فى المكان ولكن خصوصاً فى الزمان. ومن هنا «فإن استمرارية الذاكرة واستمرار الوجود يتطابقان» (٤٧)، وهذا ما يطرح من جديد أهمية العلاقة: **الثقافة/القيم**. ولكن كيف تعمل الذاكرة نفسها وداخل الثقافة لمواجهة نقيضها أى النسيان؟

هنا تطرح جماعة تارتو - موسكو - مفهوماً سيميائياً قاعدياً إنه : **النص**. فمن ناحية منهجية أولية «يمكن اعتبار المفهوم الأساسى لعلم السيميوطيقا الحديث - مفهوم النص - همزة وصل بين السيميوطيقا العامة وبين الدراسات الخاصة» (٤٨). إذن: ما هو النص؟ وما هى طبيعة وحدود علاقته بالثقافة؟

يندرج النص كواقعة ثقافية سياسية تماماً مثلما أن الثقافة وقاعة نصية، حيث يمكن للثقافة «أن تقدم على أنها إجمالى النصوص» (٤٩). وسيكون النص هو حامل المعنى إذا اعتبرناه من داخل الثقافة. أما إذا نظرنا إليه من وجهة نظر الباحث فسيكون "وظيفة" ثقافية (٥٠). فالنص بهذا واقعة أو آلية تشتغل الثقافة بموجبها ويمكن من وجهة نظر بحثية اعتماد النص كأداة منهجية خصبة لمقاربة الثقافة فى سائر مظاهرها. وبالأحرى فى مظهرها أو مركبها القيمي-المعرفى. وهو ما سيعيننا فى هذه الدراسة [١/٤-٤-٢-١].

٢/٠. المرتكزات النظرية لمقاربتنا السيميائية

٢/٠-٠. سؤال المرتكزات:

ما نعنيه بالمرتكزات النظرية إنما هو الأطر المنهجية العامة التى سيتم داخلها تنفيذ مقاربتنا السيميائية لمنطق أرسطو. فهى إذن مرتكزات يترتب عنها كما جاء فى مستهل هذا المدخل [٠ / ٠] برنامج نقدى يجتهد آخر الأمر فى اقتراح منظور مبتكر للمعرفة المنطقية ممثلة فى منطق أرسطو. فما هى هذه المرتكزات؟ وما هى الأدوات المنهجية العامة التى ستشغلها هذه الدراسة؟

تأسيساً على ما تقدم يمكن للباحث أن يستحصل مجموعة من الأطر ستعمل دراستنا على تفعيلها واعتمادها كأدوات تحليل ومباحثة. إنها: **العلامة/ الدلالة/ المعنى/ القيمة/ العلاقة/ السياق/ النسق (المنظومة)/ الإحالة/ النص**. استناداً - على هذه الأطر فإن الباحث يقرر المرتكزات النظرية التالية:

٢/٠-١. مرتكز أول: المنطق الأرسطى نص معرفى:

وهذا من ناحية أنه يتوفر فى سائر مواد ومفاهيمه وأدواته على بحث موضوع مخصوص تبعاً لمنهاج مخصوص. هذا البحث الذى تترتب عنه جملة معارف ومنظورات وقضايا وأطروحات تتأسس فى كليتها فى معرفة هنا المعرفة المنطقية. تدقيقاً فإن كون منطق أرسطو نصاً معرفياً قد تأتى عن فعل معرفى راح يتعاطى مع "واقع" معين وينشط فى تخريج هذا الواقع تبعاً لتأسيسه فى صورة دون أخرى بواسطة التصرف القاصد أو غير القاصد فى مجموعة من المكونات النوعية، وبمناهج محددة. فهو يشغل جاهداً لـ "تخصيص" هذه الصورة وتوظيفها فى هيئة نسق. هذا الأخير

الذى يتم الإعلان عنه وتثبيته وإبلاغه فى مقال أى فى نص معرفى هو لدينا هنا الأورغانون (ORGANON) بما فيه النصوص المتصلة. يترتب عن هذه الاعتبارات إذن جملة أسئلة:

- ١ - ما هو الواقع الذى تشغل عليه المعرفة المنطقية الأرسطية؟
- ٢ - كيف أمكن تأسيس هذا الواقع فى صورة دون أخرى؟ وما عساها تكون تلك الصورة الأخرى المستبعدة؟ ولماذا استبعدت؟
- ٣ - ما هو نوع تلك المكونات؟ وما هى أصول وخصائص ذلك المنهاج؟
- ٤ - ما هى الأسباب الداعية للاشتغال على هذا الواقع والغايات المتوخاة منه؟ وهذا السؤال الأخير هو فى ذاته جسر عبور لمرتكزنا الثانى.

٢-٢/٠. مرتكزتان: المنطق الأرسطى نص ثقافى:

وهذا من ناحية أن من أنتجه فرد (أرسطو) متعين اجتماعيا وتاريخيا وثقافيا. فلا انفكاك له حينئذ من الانتماء إلى منظومة اجتماعية ثقافية متعينة (المنظومة الإغريقية). فليس لنا مجال للفصل بين أرسطو المنطقى وأرسطو المثقف الإغريقى. بتعبير آخر فإن معرفية النص وثقافته لا انفصام لهما بأية حال. حسبنا هنا أن نستعيد تلك الإشكالية القديمة الجديدة الدائرة حول العلاقة بين اللغة والمنطق، لكى نستبصر جانباً مهماً من العلاقة: **ثقافة/ معرفة**. تدقيقاً فإن كون المنطق الأرسطى نصاً ثقافياً يجعله يندرج فى منظومة أكثر تعقيداً، وهى المنظومة الثقافية الإغريقية، من حيث أن أرسطو قبل أن يكون فاعلاً معرفياً، إنما هو منفعل ثقافى. فهو لا بد يحتضن - إن فى وعيه أو لا وعيه على السواء - المضامين النوعية لهذه المنظومة التى تكون هى ذاتها قد شرعت فى مسارها قروناً طويلة قبل أرسطو نفسه وعرفت فى خلال ذلك المسار ألواناً من الأحداث والوقائع والتجاحات والنكسات والتحديات والرواسب... ونحن نفترض فى هذه الدراسة أن: الخلفية العامة التى تحرك عليها المسار التاريخى الإغريقى هى خلفية "الأزمة" أو "العسر" (Situation de malaise) أى "عسر فى الحضارة"^(١)، ونطرح أن هذا العسر كان دائماً من طبيعة ثقافية ومحددات قيمية وتميل إلى تأويل واقعة هذا

(١) لعل هذا يحمل إلى الذهن مؤلف س. فرويد (S. Freud) 'عسر فى الحضارة' Malaise dans la civilisation) على أننا لا نرتبط فى شىء مع وجهة النظر الفرويدية فى الموضوع!.

الارتباك القيمي بالاستناد إلى موضوعة 'النص' معتبرين النص ذاكرة ثقافية ولكن أيضاً وبالأساس مُشَرَعاً قيمياً.. ومن جهة ثانية نعتبر أن هذا القلق قد تمت مواجهته بمجموعة من الاستجابات السلبية والإيجابية. وتدرج الأرسطية مأخوذة كموقف معرفى عام بما فيه وأساساً مقالها المنطقى، كواحدة من أهم الاستجابات ذات التوجه الإيجابى. وكما سنبرزه فى حينه فإن الأرسطية تتكشف فى المنظور السيميائى عن استراتيجية نابهة تعى الأزمة وتخير بذكاء طريقتها فى مواجهتها.

يترتب عن هذه الاعتبارات إذن جملة اسئلة هى :

- ١ - ما هى خصائص وتفصيل المسار التاريخى للمنظومة الإغريقية؟
- ٢ - ما معنى العسر فى هذه المنظومة وما هى مصادره ومظاهره؟
- ٣ - ما هى خصائص وعناصر الاستجابة الأرسطية لذلك القلق؟
- ٤ - كيف أمكن تأسيس الاستجابة الأرسطية فى إستراتيجية معرفية التى نزعم أن المنطق الأرسطى يستبطنها؟

٣/٠. تحديدات لابلد منها

٣/٠ - سؤال المفاصلة المنهجية:

إن وقفة فاحصة عند أسئلة المرتكز الأول تكشف لنا أنها أخرى أن تستدعى مقارنة إبستمولوجية. بينما وقفة فاحصة أخرى مع أسئلة المرتكز الثانى ستكشف لنا بدورها أنها أخرى أن تستدعى مقارنة سوسيو معرفية. فما شأن السيميائية إذن هنا وهناك؟! وكيف لها أن تزاحم الإبستمولوجية أو علم الاجتماع المعرفى فيما هو حقل لهذه أو لذلك؟ وأى جديد أو أى فرق ستحملة المقاربة السيميائية لموضوع يفترض أنه قتل بحثاً فى إحداها أو فى الأخرى أو فيهما معاً؟ وما هى الأبعاد النقدية التى عساها أن تميز المقاربة السيميائية للموضوع المعرفى؟.

الحال أن سؤال الفرق هذا ليس عقبة إنه بالأحرى فرصة تستثمر لصالح تمييزات مضافة، حتى وإن لم تكن فاصلة. لنسجل أولاً أن معلم المفاصلة النظرية بين مقارنة وأخرى لا يتم خارج نوع الأسئلة الافتتاحية التى تتوجه بها كل مقارنة إلى الموضوع الذى يظهر لأول وهلة أنه موضوع مشترك. ولعله من نافل القول أن أضيف أن الأثر

الكيفي والكمي لهذه الأسئلة يظل فاعلاً على مدى سيرة الباحث وأهدافها وخطواتها ومفاهيمها ورموزها المقالية. على أن أهم ما تفصل فيه تلك الأسئلة. إنما هو مقدار المسافة النقدية التي ستخذ من الموضوع أو على الأصح الواقع المبحوث، الذي ينعكس لزوماً على الكيفية التي يتم بها تصويره، وتدقيقاً على كيفية إعادة بنائه. تفرض علينا إذن هذه الاعتبارات توفير تحديدات لا بد منها بين المنظور المنهجي الذي يتم اعتبار الموضوع المعرفي عموماً والمنطقي خصوصاً من خلال كل مقارنة من هذه المقاربات الثلاث. وهي التحديدات التي أوفرها فيما يلي:

١-٣/٠. بين السيميائية والإبستمولوجية:

١-٣/٠-١. المعرفة المنطقية موضوعاً إبستمولوجياً:

لنؤكد من جديد على الأهمية الحاسمة للأسئلة الافتتاحية ضمن مقارنة أو أخرى في توليد كيفية منهجية نوعية أى في ابتناء الواقع المبحوث ليتقرر تبعاً لصورة دون أخرى. وهكذا فإن المقاربة الإبستمولوجية، وفيما أحسب لا تكاد تترك بينها وبين الموضوع المعرفي (=الواقع المبحوث)، تعلق الأمر بالمنطق أو بغيره، مسافة مهمة. وليس هذا ثغرة فيها ولكنها خطة مقصودة لها. فالإبستمولوجية التي هي "معرفة المعرفة" لاتتم إلا من خلال المعرفة نفسها، أى من داخل بناءاتها المفهومية وأنساقها النظرية ولغاتها الرمزية. وعلى ما يقول إبستمولوجي ضليع مثل غاستون باشلار (G. BACHLARD): «هناك بالنسبة لأى مفهوم علمي خطأ يتوجب تصويبه، وقبل الشروع فى أية معرفة موضوعية يتوجب تحليل العقل تحليلاً نفسانياً، ليس فقط بشكل عام، وإنما أيضاً فى مستوى كل المفاهيم الخاصة» (٥١). فالإبستمولوجية بهذا هى انعكاس المعرفة على نفسها ولكن على مستوى المفاهيم والمخططات التفسيرية والنظريات والقوانين والأنساق الصورية فحسب. فليس من شأن الناقد الإبستمولوجي مثلاً، وهو يباحث نسقاً فيزيائياً، أن يتساءل عن الطائفة الدينية أو الأصول الثقافية أو الانتماءات الحضارية أو الطبقة الاجتماعية للفاعل المعرفي (=العالم الفيزيائي). بل إن مصطلح الفاعل المعرفي ليس مما يلتفت إليه بلالحاح. ومرجع ذلك كله أن اعتبارات كهذه تبقى خارج الصورة الإبتدائية التي يتأسس بموجبها الموضوع المعرفي ضمن المقاربة الإبستمولوجية. وربما أمكن لنا استبصار الدائرة النقدية التي تتحرك فيها المسألة الإبستمولوجية للمنطق من خلال عرض مجمل نسوقه على سبيل التعرف العام.

سنلاحظ أولاً ومع كانط (E.KANT)، أنه «من الصعب أحياناً أن نعرف مقصود علم معين. وعلى ذلك فإن العلم يزداد دقة كلما أمكن لنا أن نختصه بمفهوم محدد، فحيثما ستتجنب كثيراً من الأخطاء ذات الأصول المتعددة والتي قد تتسرب في تعريفنا إذا لم نتوصل إلى تمييز هذا العلم عن العلوم القريبة منه.» (٥٢). لقد عانت المعرفة المنطقية، بل ومنطق أرسطو تخصيصاً، من كثير من مشكلات التعريف هذه. فحدود المنطق - إن كانت للمنطق حدود- تتداخل مع علوم اللغة، كونهما تشتركان في الموضوع ذاته أى الأقوال أو الموضوع اللغوى (حتى لو أنكر المنطق أن تكون اللغة بذاتها موضوعاً له). ثم هو يتداخل مع الرياضيات كونه يعتمد في منهجيته على آليات التبديّة (Axiomatisation) والصورة (Formalisation) والبرهنة (Demonstration) وهى بذاتها آليات العمل التريضي.

فلئن كان لنا أن نعرف المنطق تعريفاً يأخذ في اعتباره سائر جوانب هذا العلم، لذكرنا أن المنطق هو العلم الذى يعنى بالقواعد التى ينبغى للفكر أن يراعيها كى يتحرى الصواب ويتجنب الوقوع فى الخطأ. فالمنطق بهذا اشتغال على تلك القواعد. بما هى قواعد الاستدلال الصحيح، فلئن توقفنا عند هذا الحد من التعريف لكان علينا أن نتساءل: ما الفكر؟ ما الصواب والخطأ؟ وأى شىء هى تلك القواعد؟ ما الاستدلال؟ وما الصحة فيه؟

فإذا أخذنا الأمر من ناحية موضوعة (Theme) "الفكر" قيل: الفكر نزوع الذهن إلى فهم الواقع الخارجى عنه من جهة وجهة أخرى إلى بحث نفسه من حيث هو عمل بحث وفهم. فإن حضرنا الأمر فى الجهة الثانية لزم حصول علم يكون موضوعه فكر الفكر أو فهم الفهم، وليس ذلك إلا المنطق. لأنه - وعلى رأى كانط - «فى المنطق فإن السؤال هو: كيف يتعرف الفهم (Entendement) على ذاته» (٥٣).

فإذا أخذنا المنطق من ناحية موضوعة الصواب والخطأ قيل: الصواب/ الخطأ أو الصدق/ الكذب قيمتان منطقيتان متصلتان من جهة معيار المطابقة أى المطابقة فكر/ واقع أو المطابقة فكر/ فكر. فإذا كانت الأولى كان المنطق - كما جرى التقليد أن يقال - يقال أو تطبيقياً أو تجريبياً استقرائياً. أما إن كانت الأخرى كان المنطق صورياً تحليلياً شأن منطق أرسطو. فيكون شغله فى هذه الحالة حصرأ فى مسألة: ماهو الحقيقى؟ ما هو الصادق؟ ولزم من ذلك أن يكون موضوع المنطق هو الحقيقة بما هى بناء منطقى أو

اختصاراً "الحقيقة المنطقية". فعلى ذلك نجد فريجه (G.FREGE) «يُميز المنطق بقوله أنه في حين تكون الحقيقة هدفاً لجميع العلوم، فإنه بالنسبة للمنطق لا تكون الحقيقة هدفاً فحسب، ولكنه الموضوع الذي تتم دراسته» (٥٤)، على أن مسألة الحقيقي أو الحقيقة (La question de la verite) هي المسألة كلها! ذلك أن «السؤال الذي يطرحها هنا هو معرفة فيما إذا كان هناك، وتبعاً لأي مقياس معيار للحقيقة حيث يكون يقينياً وكلياً وناجماً في عمليته. إذ أن ذلك هو معنى السؤال: ما هي الحقيقة؟» (٥٥)^(١).

أما إذا أخذنا المنطق من ناحية موضوعة القواعد، قيل: القواعد مبادئ وأصول، وكيفيات منهجية تخص تكوينية القول المنطقي في كليته. فأول مراتب هذه التكوينية يدعى "الحد" (Terme) فلزم منه قواعد تخص الحدود. فإذا أُلّف بين حدين على نحو مخصوص كان لنا من ذلك مكون يدعى "القضية" (Proposition) فلزم منه قواعد تخصها. فإذا أُلّف بين القضايا على نحو مخصوص حصل لنا من ذلك مكون يدعى "القياس" (Syllogisme) فلزم منه قواعد تخصه. هذا على ما استثارته تلك المكونات من مواقف وردود ومعارضات حيث قدر للمنطق - المنطق الأرسطي بالأساس - أن يمر. فلقد قال فرانسيس بيكون (F.BACON)، وهو من أشهر معارضى أرسطو،: «القياس يتركب من قضايا، وهذه تتركب من حدود، والحدود لا قيمة لها إلا قيمة التصورات العامة (notions) فلهذا السبب وإذا كانت التصورات العامة (كونها النقطة الأساسية) غامضة وراجعة إلى تجريد متسرع فلا قوة لكل ما سيني عليها...» (٥٦). وربما تم الإصطلاح على تلك القواعد بمصطلح "الثابت المنطقية" (Constantes logiques)، وهكذا فإن «المنطق تبعاً لكواين (Quine) هو دراسة الحقائق المنطقية، ويعتبر حقيقة منطقية كل حقيقة لا تكون كذلك إلا بالنظر إلى استنادها إلى الثوابت المنطقية» (٥٧).

(١) بل إن كانظ في الواقع يجعل من هذا السؤال لوحده سؤالاً رهيباً ما إن يطرح حتى يتمزق المناطقة كل ممزق فلقد كتب في "نقد العقل المحض" وبالخراف ما ترجمته: «إن السؤال القديم والشهير الذي به كان يزعم إلى حشر المناطقة في الزاوية، والسعي إلى إرغامهم على أن يلقوا أنفسهم في دور مزر وإما على الإقرار بجهلهم وبطلان كل صنعتهم من ثمة هو: ما هي الحقيقة؟» من الترجمة العربية، موسى وهبة، مركز الإنماء القومي (لبنان) ب.ت. ص ٧٨.

أما إذا أخذنا المنطق من ناحية موضوعه "الاستدلال"، قيل: الاستدلال انتقال من أقوال (=قضايا) متى سلمت لزمتم عنها لذاتها (=لزوما ضروريا) أقوال (=قضايا) ناتجة فتكون الاستدلال بذلك استدلالا برهانيا مستندا إلى مبدأ الضرورة المنطقية (=مبادئ العقل). فإن كان انتقالا من عام إلى خاص جعلناه استنتاجاً، أو كان من خاص إلى عام جعلناه استقراء.

أما إذا أخذنا المنطق من ناحية موضوعه "الصحة"، (Validite) قيل لا يتم الاستدلال البرهاني إلا بمرعاة القواعد التي تخص تفصيلا تكوينية القول المنطقي والتي تجعل الاستدلال يترتب وفق صورة مخصوصة. فإذا حصلت تلك المراعاة وحصلت معها تلك الصورة كان الاستدلال صحيحا صحة صورية. ولا شك أن مبحث الصحة المنطقية يكاد يكون ذاته مبحث الحقيقة المنطقية. وهذا أمر سار عليه التقليد، إذ «من وجهة تقليدية - كما يوضح ج. بوفريس (J. BOUVERESSE) - فإن المنطق قد تكفل بمهمتين أساسيتين: التمييز الملائم لفكرة الحقيقة المنطقية. فإذا كنا نتقبل استدلالا ونتائجها وفقاً لمعيار الصحة الصورية فطبقاً لأي معيار نتقبل معيارية الصحة الصورية ذاتها، تلك التي بموجبها نتقبل الحقيقة على أنها كذلك؟ ولعلنا نجد لدى م. ماير (M. MEYER) صياغة مناسبة لهذه المشكلة: «المنطق إشتغال على الاستدلالات والبراهين ذات الصحة الصورية. إن برهاننا يكون صحيحاً صورياً عندما يضمن صدق المقدمات صدق النتيجة، وذلك بالنظر إلى الصورة والصورة وحدها (...). إن المناطق نادراً ما يتساءلون عن الأمر الذي يجعل الرابط الصوري علة في قبول النتيجة، فعندما نتمسك بالطابع الحاسم للحقيقة المؤسسة صورياً، كونه يفسر قبول النتيجة دون نقاش، فإن السؤال سيبقى هنا معرفة الأمر الذي يعطى للحقيقة صفة الإقناع» (٥٩).

والحال أن أي مكون من مكونات المعرفة المنطقية في مظهرها التقليدي أو المتطور كفيلا أن يطرح لوحده عددا من المعضلات والمسائل النقدية^(١). هذا إذا بقينا في الحدود الخاصة أو الداخلية لتلك المعرفة، أما إذا نظرنا إلى المنطق من زاوية علاقته بالعلوم الأخرى وتطورها التاريخي، فإن المسألة النقدية تأخذ أبعاداً وتعقيدات لا نهاية لها.

(١) سنرى جوانب من تلك المسائل النقدية عندما نقصر التجليل على منطق أرسطو في القسم الثاني من هذه الدراسة.

ربما أعطى لنا المقتبس التالى فكرة عن هذا الجانب : «لقد كان الموضوع القابل للاستقرار، الموضوع الجامد، الشيء المستكين، يشكل مجال تحقق المنطق الأرسطوطاليسى، الآن تمثل أمام الفكر الإنسانى مواضيع أخرى ليست قابلة للاستقرار (...). إذن سيتوجب إجراء التعديل بطريقة ما وتحويل لعبة القيم المنطقية، وباختصار من الضرورة بمكان تعيين عدد من المنطقيات قدر ما يوجد من أنماط المواضيع على إطلاقها» (٦٠) (١).

ربما كانت المفارقة مع المنطق أنه وهو الذى يعطى الوضوح، يفقد فى ذاته إلى الوضوح! لكأنه - وعلى خلاف الحكمة السائرة - فاقد الشيء يمكن له أن يعطيه! سنختم إذن هذا العرض المجلل مع أ. ريموند (A.RAYMOND) الذى يقول لنا (فيما يعيد إلى الذهن مقتبس كانط الذى اشترعنا به عرضنا هذا): «على العكس مما قد نتوقع، فإنه لمن العسير جيد التعريف وبالذقة اللازمة بمجال ومهمة المنطق، ففى حين كانت يتظر من المنطق أن يكون من بين سائر العلوم الأفضّل تأسيسا، فإننا لن نجد ما هو الأكثر تعرضا لمناقشة أسسه من المنطق ذاته. وهذا أمر يستدعى الغرابة، ألسنا عندما نقول عن حقيقة أنه تمت برهنتها منطقيا سيعنى ذلك أنها أدركت منتهى الدقة الممكنة!» (٦١) فما بال المنطق ذاته لا يقر على قرار؟!!

٣/٠-١-٢. المعرفة المنطقية كحقل علامات :

لنا أن نقول هنا أيضاً أن بناء الموضوع المعرفى ضمن المقاربة السيميائية سيخضع فى تكوينه لمقدار المسافة وزاوية النظر التى يتم اعتباره من جهتها. وبتعبير آخر، فإن سيميائية الموضوع المعرفى تنجم عن تأكيد عناصر محددة فى المادة العامة للواقع المبحوث (=الواقع المعرفى). على رأس تلك العناصر التى تؤكد سيميائية نجد عنصر الدلالية (Signifiante). على أن الدلالية هنا أبعد ما تكون عن عنصر بسيط بل هى على العكس تماماً عنصر بالغ التعقيد. فأولا هناك الفعل المعرفى ذاته، فى المنطق أو فى سواه، الذى هو بالأصالة - كما سنرى بالتفصيل [انظر فيما يلى ٣/١] - فعل توليد

(١) كتب ف. باكون منذ قرون «بقدر ما أن العلوم وفى الوضع التى هى عليه اليوم لا يمكن لها أن تخدم تقدم الصناعة، بقدر ما أن المنطق [يقصد المنطق الأرسطوى] كما يوجد لدينا اليوم، لا يمكن له أن يخدم تقدم العلم». F.BACON, Novum Organum P8, Prg11.

دلالة (معرفية نسقية)، وهذا يكفي ليعطيه كامل مسوغاته الوجودية. وثانياً فإن توليد الدلالة المعرفية الضيقة هو إعادة إنتاج دلالة أوسع وأعمق هي الدلالة التي تؤلف نسيجها سائر المعاني الثقافية المحيطة والنافذة، والتي نزعماً أنها وبالضرورة من طبيعة قيمية. فإذا كان لنا أن نستعيد مع ستيانوف (STEPANOV) أن «علم العلامات هو علم الأنظمة الدالة في الطبيعة والمجتمع» (٦٢)، فإن أى نسق معرفى مهما بلغت تجريديته لا يخرج فى آخر التحليل وفى أوله عن كونه **واقعة دالة**. الأمر الذى يهيئه لكى يتيسر كموضوع سيميائى، لأن السيميائية ليست شيئاً آخر إلا علم الوقائع الدالة. وتكون العلامة هى ما يتوسل به إلى الدلالة. لكن يبقى حاضراً معنا أن أى نسق معرفى يتسم بازدواجية التكوين. فعلى الأقل لدينا بعدان: بعد معرفى داخلى تقنى مقالى ضيق، وبعد خارجى ثقافى دلالى واسع، يتم بموجبه النظر إلى الممارسة المعرفية بأكملها بمعنى أن تكون ممارسة اجتماعية ثقافية تاريخية معقدة، ومن ثمة فلا بد لها أن تتلقى أو تتفاعل بكامل زخم وثقل الشروط المحيطة والمحايثة والمحددة للنسق الاجتماعى العام. من العلوم أن الإبستمولوجية التقليدية تسعى إلى استبدال البعد الثانى قاصرة مساءلتها على البعد الأول. نقول «الإبستمولوجية التقليدية» أما فى أحدث الدراسات الإبستمولوجية فهى قد لا تفصل بحزم بين تساكُن البعدين وتشارطهما على نحو ينظر فيه إلى العلم على أنه «يؤسس ذاته ويعاود تأسيسها محددًا فى ذلك دائرة نشاطه بواسطة خطابات إيديولوجية ثم هو أيضاً وإلى ذلك يؤسس ذاته تبعاً لجملة المعطيات الحاصلة من انتقاء الأشياء التى تلائم الموضوع المقصود بناؤه فتلك الدائرة وهذا الانتقاء محاط كلاهما وبالقدر ذات بما خارج وداخل بالنسبة للموضوع» (٦٣). وإن الذى سيعنيه هذا أن التحليل السيميائى للشروط الثقافية (التاريخية الاجتماعية...) للإنتاج أو الممارسة المعرفية لا يقصد منه أن يلغى التحاليل المعرفية النسقية أى الإبستمولوجى للمعرفة، والعلمية منها خصوصاً. وعلى ما يقول نويل مولود (N.MOULOUD) فإن السيميائية الثقافية المشتغلة بتحليل المنظومات الثقافية وما تفرزه من تعبيرات وآثار «يمكن لها أن تثرى أركان المنطق والإبستمولوجية دون أن يفرض ذلك بالضرورة إزاحة لهما عن عملهما فى الإبانة عن الشروط الفعلية للمعرفة» (٦٤).

والنتيجة التى يخلص إليها الباحث بهذا الخصوص أن السيميائية أوسع حدوداً وأبعد مدى كفاعلية نقدية، مما يؤهلها أن تحتوى المقاربة الإبستمولوجية بل تستثمرها،

بل تتجاوزها. وأكثر من ذلك فإني أعتقد أن الإيستمولوجية تكشف لنا تحت مبضع التحليل عن جانب خفى منها هو جانب المناورة! أعنى المناورة ضد كل استعادة موضوعية منهجية شارطة للفعل العلمى. كأن الإيستمولوجية (أو على الأصح الإيستمولوجيين) تعطى الانطباع أننا بإزاء العلم نكون أمام "واقعة" منفصلة عن كل شروط خارجة عنها، فهو بالتالى لا يخضع إلا لآلياته الداخلية النسقية والصورية المغلقة. وهذا الانطباع المقصود هو بالذات ما تتأسس السيميائية للقول بضده.

٢-٣/٠. بين السيميائية وعلم الاجتماع المعرفى؛

١-٢-٣/٠. المعرفة موضوعاً اجتماعياً :

قد مضى قبل قليل القول أن السيميائية تشتغل بالمعرفة بما هى ممارسة دالة، ثم أضفت قائلاً: « بمعنى أن تكون ممارسة اجتماعية ثقافية معقدة، ومن ثمة فلا بد لها أن تتلقى أو تنفعل بكامل زخم وثقل الشروط المحيطة والمحايثة والمحددة لنمط النسق الاجتماعى العام... ». وفى الحق فإن هذا قد يظهر المقاربة السيميائية فى حرج من أمرها. إذ يبدو هنا كما لو أنها تتطفل على بيوت الجيران وتتطاول على موضوع يدخل فى حمى معرفى ومنهجى لعلم آخر قام أصلاً لكى يفحص العلاقة: **مجتمع/ معرفة**، وذلك هو علم الاجتماع المعرفى. فما هى الصورة التى تتخذها المعرفة ضمن المنظور الاجتماعى؟ وكيف لها أن تتميز عن ذات الصورة فى المنظور السيميائى؟

يشتغل علم الاجتماع المعرفى باستقصاء "الأطر الاجتماعية للمعرفة". وكما يعرفه ج. غورفيتش (G.GURVITCH) فى مؤلف له يحمل عنوانه ذات العبارة (Les cadres sociaux de la connaissance) : « يفترض بعلم الاجتماع المعرفى صبب جهوده على أنواع المعارف الأشد رسوخاً فى الواقع الاجتماع وفى دوامة بناءه » (٦٥). وها هنا يتسع مفهوم المعرفة ليشمل كل «أنواع الإنتاج العقلى، تعلق الأمر بأسطورة دينية أو مذهب سياسى أو نسق فلسفى أو نظرية علمية أو شبه علمية» (٦٦). فالمقصود هنا دراسة مختلف الترابطات أو التضائفات (Correlations) الوظيفية التى يمكن قيامها بين مختلف أنواع المعرفة من جهة والأطر الاجتماعية من جهة أخرى، بناء على الأطروحة المنهاجية المركزية التى تفترض أن «الإنسان لا يدرك عقلياً العالم الخارجى إلا بفعل كونه عضواً فى طبقة اجتماعية أو هيئة أو حزب أو طائفة دينية وما إليه» (٦٧). يقرر غورفيتش مثلاً أن المعطى - أو ما يسميه "المعامل الاجتماعى" (Coefficient social)

- يتخلل ويشترط مختلف المعارف وبنائها ورموزها. وحتى العلم - أو المعرفة العلمية - فهي لا تستثنى من أن تشرط اجتماعيا إذ « على الرغم من مزاعمها المبدئية في أن تكون "فوق الالتباس" أى أن تكون منفصلة عن الأطر الاجتماعية، فإن المعرفة العلمية لا تتمتع إلا باستقلال نسبي (...). ففي كل معرفة علمية تتدخل المعاملات الاجتماعية تدخلا قويا على قدر ما تكون المعرفة متطورة» (٦٨) ولعله أمر دارج أن يقال اليوم أن «العلم حتى في أبعد حالات انعزاله لا يخلو من أن يستبطن في ذاته بدرجة أو أخرى ممارسة إيديولوجية» (٦٩). وإذا لم يكن علينا أن نستعرض كامل مراحل نشأة وتطور علم الاجتماع المعرفي، فلا بأس من ذكر أن السوسيولوجي كارل مانهايم (K.Manneim) قد توفر خصوصا في مؤلفه "الإيديولوجية والطوبى" (١) على دراسة مسألة المعرفة والإيديولوجية. وهناك «التفت مانهايم إلى العمليات الاجتماعية كمصدر أساسى للعملية المعرفية وأكد الوجود الاجتماعى على أنه المحك الوحيد والمعيار الفريد فى الفكر والمعرفة» (٧٠). بينما كان سوسيولوجي آخر هو بتريم سوروكين (P.SOROKIN) فى مؤلفه "الدينامية الاجتماعية والثقافية" (٢)، قد تجاوز النطاق الإيديولوجي كمحدد نوعي للمنظومات المعرفية - أو ما أسماه "منظومات الحقيقة" - ليشمل كامل المنظومة الثقافية بما هى حاصلة عن عدد من التصورات الكونية ذات السيادة» (٧١) [انظر ١/٤-٥-١].

١٠-٣-٢-٢. أنثروبولوجية المعرفة المنطقية :

إلى جانب المدخل الاجتماعى العام للمعرفة هناك ما يعتبر مدخلا سوسيو-أنثروبولوجيا للوقائع العلمية كونها وقائع ذات انتساب اجتماعى ثقافى محلى لا مفك لها منه. وهنا تقفز إلى الواجهة أسماء دور كايم (E.DURKHEIM) وليفى برول (L.BRUHL) وغيرهما ممن أرجعوا البنى المعرفية عامة والعمليات المنطقية خاصة إلى أصول اجتماعية تؤول إلى بنية العقل الجمعى وأنماط اللغة والاعتقاد السائد. تلك التى تعود فتؤسس نفسها فى الفكر أى فى المنطق. ويمكن إيجاز فحوى أطروحات هؤلاء

(١) Idéologie und utopie نشر لأول مرة عام ١٩٢٩.

(٢) Social and cultural dynamics نشر ما بين ١٩٣٧ - ١٩٤١.

فى أن «المجتمع أساس المنطق حيث تستند الصور المنطقية إلى الصور الاجتماعية، وتصدر معايير الفكر عن بنية العقل الجمعى» (٧٢).

فى سياق ذلك يأتى التأكيد على عامل اللغة. إذ هى فى منظورهم «من نتاج المجتمع، ولا تصدر إلا عنه، حيث أنها ظاهرة إجتماعية» (٧٣). فإذا جمعنا إلى ذلك أن المنطق ذاته، بكامل مادته وأجزائه، لا انفكاك له عن اللغة. توقعنا إذن أن يكون الفكر والمنطق من ظواهر المجتمع. ثم يمضى هؤلاء وقد خرجوا المنطق تخريجا اجتماعيا انعاكسيا أليا. وهكذا نجد أن دور كايم مثلا «يعد التعارض القائم بين الأشكال التوتمية (Totémiques) أصلا اجتماعيا لفكرة عدم التناقض وبذلك تصبح الحدود، والمراتب المنطقية هى أشكال أخرى للحدود والمراتب الاجتماعية، فليست الإطارات المنطقية إلا طبق الإطارات الاجتماعية» (٧٤). من الواضح أن فكرة التناقض لديه ليست بنية عقلية لازمة لإمكان التعقل ذاته. وإنما، وعلى ما يذهب، «صدرت هذه الفكرة عن ذلك التعارض الاجتماعى والتمييز الدينى بين ما هو "مقدس" (Sacré) و"غير مقدس" (Profane)»: وهكذا فإن المقابلة: مقدس/مدنس هى الأصل الأول فى المقابلة المنطقية: صواب/خطأ. والحاصل من كل ذلك أن «المجتمع هو أساس المنطق وأن القضية المنطقية تستنبط من أصول اجتماعية» (٧٥). أما ل. برول، تلميذ دور كايم ومتابعه، فقد راح يدرس عددا من القبائل ذات النمط المعيشى البسيط (=البدائية!) ولغاتها. ثم ينتهى إلى نتيجة «أن هناك نوعين من المنطق أحدهما للإنسان المتحضر الذى تتميز لغته بالتعقيد والتجريد، وثانيهما الإنسان البدائى حيث تتميز لغته بأنها مشحونة بالكثير من الأوضاع المشخصة» (٧٦). ومن ثمة يخط برول خط اللارجمعى بين ما يسميه عقلية قبل منطقية (Prélogique)، وعقلية منطقية. وعلى ذلك فهذه "العقلية القبل منطقية" ليست محكومة بنوع من المنطق البديل - أى على نحو ما يكون المنطق الجدلى بديلا عن المنطق الصورى مثلا - ولكنها بنية فكرية راسخة طبيعية لها قوانينها الخاصة كقانون المشاركة حيث هو النقيض لقانون الهوية ضمن العقلية المنطقية (=الأوروبية المتطورة!) (١).

(١) وعلى أى يظهر أن ليفى برويل قد تخلى عن أفكاره هذه فى آخر حياته (تبعاً لآدم شاف Langage et

وعلى أية حال فلقد تعرضت أعمال دور كايم وبرول لكثير من الانتقادات (٧٧) مما يجعلها اليوم أقرب إلى كلاسيكيات الفكر الأنثروبولوجي ذاته منها إلى المواقف العلمية الحاسمة. دون أن يلغى هذا في حسابنا العلاقة المؤكدة بشكل أو آخر بين اللغة والفكر كما بين المجتمع والثقافة من جهة والأنساق المعرفية من جهة ثانية. ولكن أيضاً دون أن يورطنا هذا التأكيد في أية نزعة اجتماعية أو ثقافية أو تاريخية، وما إليها. ويمكن لنا في هذا السياق أن نذكر عملاً يبدو لنا جادا ومؤسسا قام به أ.ر.لوريا (A.R.LURIA)^(١) (٧٨) من خلال تجاربه مع ردود فعل الأميين للتفكير الصوري القياسي والاستدلالي. فها هنا إذن لا وجود لبدائين ومتطورين، ولكن أميين ومتعلمين فحسب، ضمن نفس الوسط الاجتماعي أو أوساط متقاربة. حيث يتم أخذ المستوى التعليمي كمعلم (Repère) لفحص القدرات الاستدلالية لدى أولئك وهؤلاء. على أن أهم تحليل، ولو على اختصاره، يمكن لنا أن نحيل عليه وبخصوص المنطق الأرسطي ذاته من ناحية بنيتها ومكوناته وعلاقته بالسياق الاجتماعي الثقافي الإغريقي، فنجدته لدى ج.ديوى (J.DEWEY) في مؤلفه "المنطق: نظرية البحث" (٧٩) خصوصا الفصل الخامس منه. وعلى أي فسنعود لآراء ديوى في الموضوع في موضع لاحق من هذه الدراسة.

٣/٠-٢-٣. المعرفة بين المدخلين الاجتماعي والنصي :

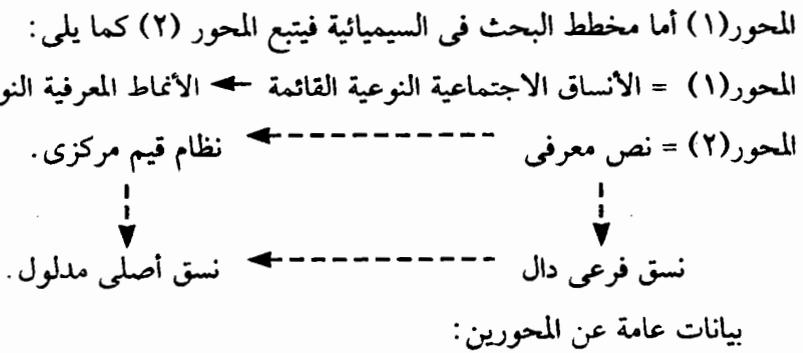
بعد كل هذا نعود إلى مسألة المقارنة بين السيميائية وعلم الاجتماع المعرفي لكي نتساءل: إذا كان علم الاجتماع المعرفي بمختلف اتجاهاته يشتغل على التعالق أو الإستدخال (Interpenetration) بين الاجتماعي والمعرفي، فماذا سيقى للسيميائية المعرفية لكي تقوله!؟

علينا أن نلاحظ أولاً ومن ناحية مبدئية أن الحدود ما بين مختلف حقول علوم الإنسان والمجتمع - بل بين مختلف العلوم مهما كانت - ليست مسألة "تضاريس

(١) ألكسندر رومانوفيتش لوريا باحث سوفياتي قام خلال ١٣-١٩٣٢ ببحث ميداني على عينات من الأميين والمتعلمين أو محدودى التعلم في مناطق بعيدة من الاتحاد السوفياتي لملاحظة تأثير (الامية) والكتابية (التعلم) على القدرة الاستدلالية الصورية، ونشر نتائج أبحاثه في كتابه: التطور المعرفي أسسه الثقافية والاجتماعية، والكتاب على أهميته لم يظهر في طبعته الروسية الأولى إلا في ١٩٧٤.

طبيعية" لا حيلة معها. ولكن تلك الحدود إن هي إلا تحكيمات أو فى أحسن الأحوال فهى وليدة "قرارات منهجية" [انظر تفصيلات عن هذا المصطلح ضمن ١/٣-٤-٢] يمكن عند الضرورة إبطالها وتعويضها بقرارات منهجية بديلة. ففى هذه الحالة علينا أن نقول أن القرار المنهاجى الذى يؤسس على نحو عام المقاربة السيميائية للموضوع المعرفى بحيث يميزها عن المقاربة السوسيو معرفية كما تميزت عن المقاربة الإستمولوجية يتعلق هنا أيضاً ومرة أخرى بكيفية إعادة بناء الواقع المبحوث ليتيسر كمادة للفحص السيميائى. على ذلك فإن العنصر الذى سيرز كموجه ومميز للصورة السيميائية للموضوع المعرفى هو "النصية"، أى النص من حيث هو مجلى علامات. فإذا كان علم الاجتماع المعرفى يلحظ المعرفة كحركية يومية أو كواقعة اجتماعية ثانوية وملحقة، أى كونها عنصراً من الظاهرة الاجتماعية العامة (٨٠).

فإن السيميائية فيما يخصها تشتغل بالمعرفة بما هى نص. أى نص معرفى ذى نسب ثقافى عريق وهو ما يجعله خصباً بالمضامين والقيم الدلالية. سيدو النص المعرفى فى هذه الحالة شيئاً ثقافياً وللإيضاح يمكن أن أضيف أن مخطط البحث فى علم الاجتماع المعرفى يتم حسب المحور (١) أما مخطط البحث فى السيميائية فيتبع المحور (٢) كما يلى:



المحور الأول:

(أ) نعى بالأنساق الاجتماعية من ناحية وصفية سائر المكونات البنائية للوجود الاجتماعى التى تتراوح عادة بين التكوينات الطبقيّة والمهنية والمؤسسات والفرق الدينية والطائفيّة مروراً بالتشكيلات الاجتماعية القبليّة والعرقية وصولاً إلى

التنظيمات السياسية الأكثر تعقيدا . . . أما من الناحية الفعلية فإن تلك الأنساق تترتب كحاصل عن التعارضات القيمية النشيطة أو الكامنة وعن شتى التصارعات الإيديولوجية التي ترسب وتهىء لمختلف الأنماط المعرفية لكي تحدد نزعاتها وأفاقها وهمومها . .

(ب) إن سيادة وانتشار نمط معرفي مادي أو مثالي أو صوفي أو وضعي . . . بما فيه مضامينه النوعية يمكن أن يجد له تفسيراً في سيادة نسق اجتماعي نوعي أو آخر بحيث يشغل الأول كآلية ترسيخ وتبرير للثاني دون أن يفترض ذلك بالضرورة علاقة سببية ميكانيكية مهما كان اتجاهها^(١).

المحور الثاني :

(أ) - النص المعرفي مقصود هنا بما هو نسق مفاهيمي وبالتحديد بما هو نظام علامات. على أنه يمكن للعلامات هنا أن تأخذ على أنها الرموز المقالية المباشرة (المصطلحات المؤسسة وجملة المعجم الذي تستعمله معرفة أو أخرى). كما يمكن للعلامات أن تؤخذ ضمن مستوى استثنائي أكثر تجريدا ودقة، حيث تكون المبادئ والمقولات المؤسسة ذاتها أى بما هي مفاهيم كبرى أو أصولية (= مفهوم الزمان، مفهوم المكان، مفهوم المادة، مفهوم النفس، مفهوم السببية، مفهوم الضرورة، مفهوم الذرة. . .) كعلامات خازنة ومشحونة بالدلالة [انظر معطيات أخرى عن النص المعرفي في ١/٢-٢-٢].

(ب) - نظام القيم المركزي يتحدد تبعا للقيم العليا المؤسسة التي يفترض فيها أن تتألف في نسق أو منظومة معقلنة تعيد إنتاج نفسها بلا إنقطاع في سائر المتوجعات الثقافية، ويكون على رأسها مجموعة الخطابات والنصوص المتداولة ومن بينها بل وأهمها النص المعرفي. وهكذا فإذا كان النص المعرفي هو شكل من نظام العلامات فإن نظام القيم المركزي في - كل منظومة ثقافية هو في جوهره نظام المعاني. ويتقرر من هذا قضيتين:

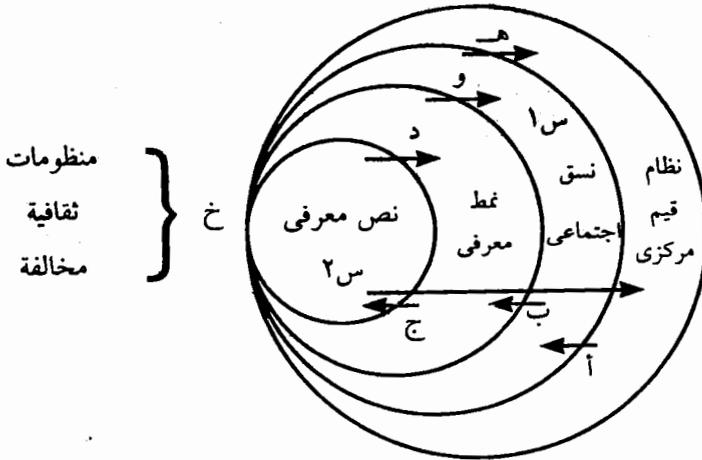
(١) في الواقع نحن نأخذ هنا بمفهوم سببية نسقية (Causalite systemique) بدلا من مفهوم سببية خطية-تقليدية (Causalite Lniere) فالمفهوم الأول تتأثر أ و ب حيث أ ← ب. ، أما بالمفهوم الثاني فيقتصر على أثر أ في ب حيث أ ← ب [انظر هنا فيما يلي ١/٤-٢-١].

قضية أولى : عندما يوجد نص مركزي فى منظومة ثقافية معينة فلذلك لأن هذا النص يعلن حيازته واستبطانه وحفظه لسائر المعانى أى القيم المؤسسة للمنظومة .
 قضية ثانية : الأنساق الاجتماعية المتعارضة هى وليدة إما قيم مركزية متخالفة ومتضادة وإما تفاعل مختلف ومضاد مع نفس القيم المركزية المشتركة . ومهما يكن فلا بد أن يسرى مفعول هذا التضاد خصوصا فى الحالات الحادة ليفرز وجود نصوص ونصوص مضادة (أى فى العمق مقولات ومقولات مضادة).

بيان جامع :

إن الفصل بين المحورين الأول والثانى إنما هو فصل منهجى إجرائى ليس إلا ، أما من حيث الواقع فأتصور أن الأمور تجري على درجة عالية ودقيقة من التفاعل والتأثر . وأحاول الشكل رقم ١ بيان ذلك :

{ منظومة ثقافية



شكل رقم (١)

إيضاحات :

- ١ - فى س ١ : هو ذاته المحور (١) وقد سبقت بياناته .
- ٢ - فى س ٢ : هو ذاته المحور (٢) وقد سبقت بياناته .
- ٣ - الأسهم أ، ب، ج : ترسم على التوالى حركة سريان أو إعادة إنتاج المضمون القيمي المركزى عبر النسق الاجتماعى ثم النمط المعرفى ثم النص المعرفى .
- ٤ - الأسهم د، و، هـ، خ : ترسم على التوالى إمكانية عكسية فى أن يكون ثمة نص معرفى (مضاد، ثورى، مجدد، مُخترِق) يخلخل النمط المعرفى السائد ويعيد تشكيله . الأمر الذى يفرز بدوره إعادة تشكيل النسق الاجتماعى - الذى يكون عادة مستفيدا من سيادة النمط المعرفى السالف - أو تدميره وهو الأمر الذى يفرض إعادة النظر فى المضمون القيمي المركزى إما لإعادة تشكيله جزئياً أو لاستبداله جذرياً .

ملاحظة أساسية :

دائرة النص المعرفى - أو أى نص آخر - هى عادة تكثيف وتجريد لسائر الدوائر المحيطة ولكن المغيبة . وهو ما يجعلنا نفترض أن يكون نسق العلامات الذى يعرض النص نفسه بواسطته هو المحل الذى يستوعب مثل ذلك التكثيف والتجريد . ويتيح لنا فحص نسق العلامات بالتالى الاستعادة المنهجية لسائر المضامين والمدلولات المغيبة والمتوارية خلف دائرة النص .

وقفه نقدية :

لا بأس أن ننكفى فى آخر هذا المبحث بوقفه نقدية عاجلة تكون مع دور كايم وليفى برول وليس القصد تناول موقفيهما تناوولا نقديا موسعاً . إنما الغرض أن أقول ، ولو على نحو مجمل ، أن الخط الفارق بين المقاربة السوسيو - أنثروبولوجية للمنطق ، كما هى عند دور كايم وبرول على الأقل ، وبين المقاربة السيميائية التى اقترحها يتحدد انطلاقاً من أن ما نجده لديهما هو مركزة المنطق الأرسطى . بحيث يصبح هذا الأخير معياراً أوحداً ينظر من خلاله إلى ما سواه إما على أنه ما ليس هو أو أدنى منه ، أو يتطور نحوه! .. أما من جهتنا فنحن نشتغل على المعرفة المنطقية تأسيساً على أن ثمة فى المنطق بدائل منطقية ممكنة . بل لقد حاولنا فى هذه الدراسة افتراض نحوٍ من هذه

البدائل [أنظر فيما يلي II/ ٢-٤-٢]. وعلى ذلك كان التساؤل عندنا: كيف ينجح أحد هذه البدائل من أن يؤسس نفسه، بحيث يظهر كما لو أنه المنطق الأوحده؟ ما هي المسارات والشروط المحيطة والمحايثة التي يسلكها ويسلك داخلها هذا البديل المنطقي الممكن إلى غاية أن يعلن عن نفسه في "المنطق الضروري"، ومن بعدها في نص معرفي؟ وسيبقى أن يشرع في مباحثة هذه الأسئلة وما إليها ابتداء من النص المعرفي التاريخي والمتداول الذي يكون هذا المنطق قد أعلن عن نفسه لأول مرة فيه.

٣-٣/٠. في الأبعاد النقدية للسيمائية المعرفية؛

تسمح لنا المعطيات التي سلفت، ولو على عمومها، أن نتبين الخصوبة المنهجية والنقدية التي تتميز بها المقاربة السيمائية. ولعلنى أستحصل جوانب من تلك الخصوبة في النقاط التالية:

١ - تنحو السيمائية إلى أن تكون جسر عبور مزدوج الاتجاه ودائب الحركة بين المنطقتين الإستمولوجية والسوسيو معرفية (بما في ذلك مناطق معرفية شتى). وهذا لا يعنى أن السيمائية لا تحوز في ذاتها على أى منطقة خاصة بها. بل المقصود أن مجموعة المناطق البحثية في سائر جهات الظاهرة الإنسانية وعلى تعدد وتنوع قطاعاتها النظرية وتباين منهاجياتها وأهدافها تؤلف في حال تداخلها واتحادها كلية "الموطن" السيمائي العام! بتعبير أقل مجازية سنقول مع جوليا كريستيفا (J. KRISTIVA) أن السيمائية «تظهر بالأولى كمحل لتقاطع العلوم» (٨١). على أنها نقطة تقاطع ثرية وخصبة ليس للإستمولوجية وعلم الاجتماع المعرفي وحسب بل لمختلف حقول الدراسة في علوم الإنسان والمجتمع، طالما أن جملة الوقائع التي تشتغل عليها هذه العلوم يستوعبها ولا بد المنظور الدلالي. الأمر الذي جعل «السيمائية وفي كل تطوراتها القاصدة إلى محاولة تأسيس مقاربة علمية في ميدان الوقائع الإنسانية والاجتماعية، قد ظهرت أقرب إلى منهاج أو إلى مباحثة تستقصى عن المنطق الخفى في الممارسات الاجتماعية الدالة، ومن ثمة أقرب إلى ابتناء الأنساق وتحولاتها الساندة لتنوع وتعدد المادة الدالة» (٨٢).

٢ - إذا كان الأمر كما يقول السيمائي الفرنسى ب. جيرو من أن «العلم والمعرفة هما نظام العالم الطبيعي ومعناه، أما الشيفرات الاجتماعية فهى نظام المجتمع ومعناه» (٨٣) [أنظر فيما يلي: ١/ ١-٤-٢]، أمكننا أن نذهب أبعد من ذلك، لكى

نقرر أن السيميائية هي اشتغال على أنظمة علامات بما هي استتصار لأنظمة معان. هذه التي وإن بدت متفرقة ظاهرياً إلا أنها متألّفة فعلياً^(١) في منظومة أشد تعقيداً حيث يتوارى بعضها فوق بعض وحيث يحيل بعضها على بعض. وهو ما يجعلنا نلاحظ أن المعاني، ونظراً للوضع التراسبي الذي تتظم فيه، فإن بعضها يشتغل إزاء البعض كعلامات. ولعلني في هذا المنظور أقرب من ش.س. بيرس الذي «يضع العلامة أساساً للعالم بأسره إذ أن العلامة هي نقطة الانطلاق التي يبنى عليها تعريف كل عنصر على حدى وهي أيضاً المبدأ الذي يحكم تفسير مجموعات العناصر سواء كانت هذه المجموعات مجردة أو ملموسة» (٨٤). في هذه الحالة لن نكتفى بالتصور التقليدي المتداول عن العلامة الذي يقتصر على العلامات «الملموسة» حيث تمثل العلامة اللغوية نموذجها الممتاز. ستتجاوز إذن هذا التصور لكي نتعاطى أيضاً مع العلامات «المجردة». هكذا سيكون الأمر مع الأنغام والأذواق والألوان وأساليب الطبخ وأنساق القرابة والعقائد و... أنماط التفكير. فها هنا تنشط السيميائية على نحو استثنائي إذ «بينما يربط الفيلسوف بين المفاهيم يقوم السيميوطيقى بالربط بين العلامات» (٨٥) كون أن المفهوم نفسه يتحول إلى دال أو برأى ج. كريستيفا «في المنظور السيميائي يتحول المدلول إلى دال» (٨٦)، ومنه إلى علامة. على أننا لا نقر بلا نهائية الإحالة وهنا سرعان ما نبتعد عن بيرس لأننا نفترض أن العلامات لا بد لها أن تحيل إلى معنى نهائي أو ما نحب أن نسميه «المعنى المرجعي» لأنه دون وجود هذا المعنى النهائي فإن مفهوم العلامة ذاته يغدو مستحيلاً.

٤/٠. خاتمة المدخل: مطلوبنا النقدي حصراً

إذا كان العلم، ومع كونه أدق وأمتن الأنماط المعرفية، لا يخلو بأية حال من أن يفتح في جهات منه، أو-كما نحب أن نقول- «يحيل» من خلال مكوناته على محددات ليست بالضرورة من طبيعة علمية خالصة، فأحرى أن يصدق هذا على عموم الأنماط المعرفية بما فيها، وهو شغلنا، المعرفة المنطقية. ف فيما يتعلق بهذه الأخيرة سيكون

(١) الفوضى (Desordre) ليست هي اللاتألف أو اللانظام ولكنها شرط نظامي أو هي مرحلة متقدمة عن النظام أو متخلّفة عنه عندما يكون قد تفكك وفي جميع الحالات فإن الفوضى ولا شك موضوع للتعلقل.

على مقاربتنا السيميائية أن نجتهد ما أمكنها الاجتهاد، وتطبيقا على عينات نموذجية فى فحص محل التأثير بين جانبي الداخل والخارج الذى أتاح لمنطق كالمنطق الأرسطى أن يتأسس على النحو الذى تأسس عليه. من المتوقع فى هذه الحالة أن يتحرك عمل الفحص على خطين:

● خط الداخل (=المعرفة) : أى الفحص على سبيل العينة عن وحدات تكوينية وبنائية للنص المعرفى المنطقى الأرسطى (الأورغانون والنصوص المرتبطة) ونستند فى هذا الخط على أسئلة المرتكز الأول [أنظر فيما سلف ٢/٠-١].

● خط الخارج (=الثقافة): أى الفحص على سبيل العينة عن الخصائص التاريخية والحضارية للمنظومة الثقافية الإغريقية حيث ينتسب إليها ذلك النص ويتغذى من مادتها ويتمثل قاصدا أو غير قاصد مجموعة مساراتها، ونستند فى هذا الخط على أسئلة المرتكز الثانى [أنظر فيما سلف ٢/٠-٢].

فإذا شئنا تحديد مطلوبنا النقدى على نحو أدق قلنا أن ما سيعيننا هو:

- أ - المنطق مأخوذا كـمعرفة "تجاوز" واقعا محدداً هو الواقع القولى أو القول (Discours) كواقع موضوعا لممارسة معرفية ومنه نصية.

-ب- المنطق مأخوذا فى مظهره النسقى كونه يؤسس موضوعه تبعاً لصورة محددة، وموضوعه إنما هو القول، والصورة إنما هى الصورة القياسية البرهانية.

على أن الذى لفت نظرنا أول ما لفت أن التأسيس البرهانى للقول إنما سيق ضدا من الطبيعة الأولى (=المفترضة) للقول - كل قول - ونعنى الطبيعة الاتصالية. فالقول أول ما هو، هو اتصال. ينقض أرسطو هذه "الاتصالية"، يزيحها بكل ما أوتى من عبقرية منهاجية ويبنى بدلا منها "البرهانية". وإذ كتبت قبل أسطر أن المنطق معرفة تجاوز واقعا هو الواقع القولى، فإن لى الآن أن أدقق أن هذا الواقع - وتاما ككل واقع آخر- لا يقول بذاته أى شىء محدد أو مخصوص، إنما هو الفاعل المعرفى - هنا أرسطو مثلا- الذى يتولى الحديث بدلا من الواقع ليقوله أو ليعيره لسانه. بعد أن يكون هو ذاته قد استعار هذا اللسان من الشرط التاريخى الذى توجد ضمنه منظومته الثقافية. تلك التى يتنفس قضاياها بملء روجه وعقله! فمن هنا يأتى إذن اعتبار:

- ج - المنطق مأخوذا كاستجابة ثقافية فقد طرحنا أن هذا المنطق إنما هو بالأولى نص ثقافي يقيم اتصالا و "مراسلة" بينه وبين المجموع الثقافي الإغريقي. وقد افترضنا أن هذا المجموع يعاني وضعية قلق قيمي وهو أمر كفيل لوحده أن يحثنا على التعاطي مع مكونات النسق المنطقي الأرسطي من منظور سيميائي، أي كونها "علامات". فمن هنا جاءت خطتنا تقوم على اعتبار النص المنطقي المعنى حقل علامات تحيل على جملة دلالات. فلن يبقى إلا أن نحدد هذه المكونات/العلامات، ونحاول استنطاق مدلولاتها بما هو في ذاته فحوص للعلاقة: معرفة / ثقافة.

وقصارى القول أن السؤال الذي اعتقد أن البحث السيميائي يشتغل عليه في هذه الحال هو: كيف يتحدد التراسل بين الجزء المعرفي والكل الثقافي؟ أي تلك العلاقة الإحالية بين نموذج عقلي أو - على الأصح - تعقلى (Schème intellectuel) محدد بنسق ومضامين نوعية تحيلنا، كونها علامات على سياق تاريخي ثقافي محدد بدوره؟ وهل يمكن استخلاص قوانين أو أنساق يتم بموجبها هذا التراسل حيثما حصل؟ ولن يكون لى فى هذا السياق أن أحدد السيميائية أفضل ما يحددها السيميائي الإيطالى الكبير أمبرتو إيكو (E.ECO) إذ هى لديه «العلم الذى يدرس سائر ظواهر الثقافة بوصفها أنظمة للعلامات قائمة على فرضية مؤداها أن الثقافة جميعها ما هى فى الواقع سوى أنظمة من العلامات، بمعنى أن الثقافة هى فى جوهرها اتصال». (٨٧) لقد كتب واحد من قمم الفكر النقدي الغربى ومن مدة قريبة: «إن الإيستمولوجية فى حاجة إلى أن تعثر لها على زاوية نظر يمكن من خلالها اعتبار معرفتنا ذاتها موضوعا للمعرفة، أى نوعاً من زاوية نظر ما وراثية (meta point de vue)، كما هو الشأن عندما توجد لغة ما وراثية (meta - langue) تتأسس لتفحص اللغة وقد تحولت إلى موضوع» (٨٨).

سنقول:

ألا يمكن للسيميائية المعرفية بتوجيه ثقافى أن تحور مثل هذا المقام النقدي الرفيع والدقيق؟! لنجرب:

حواشي المداخل

- (1) Durand (J.), Les formes de la communication, Dunot (Frc), 1981, P.30.
- (2) Cite in Durand (J.), op. cit, P.6.
- (3) Todorov (T.), art: Semiotique, in: Dictionnaire encyclopedique des sciences du langage, Seuil (Frc) 1972, P.113.
- أنظر أيضاً معطيات وافية ضمن : توسان (ب)، ما هي السيميولوجيا؟ (تر: محمد نظيف)، مطبعة إفريقيا الشرق (المغرب)، ١٩٩٤ : جوانب من التطور التاريخي للسيميائية، ص. ٣٧ - ٥٢. ومعه أيضاً:
- Kristeva (J.) Semiologie, in: Encyclopedia universalis (Frc) 1974. Vol. 14, P.860.
- (٤) بنفيست (إ.) سيميولوجيا اللغة، ضمن: مدخل إلى السيميوطيقا (تر: سيزا قاسم)، منشورات عيون (المغرب) ١٩٨٧، ج٢، ص ١٠.
- (٥) نفسه.
- (6) Todorov (T.), op. cit, P.113.
- (7) Ricoeur (P.), Signe et sens, in: Encyclopedia universalis (Frc) 1974. vol 14, P.1013.
- (٨) نفسه.
- (9) Kristeva (J.), Le langage cet inconnu, Seuil (Frc) 1981, P.293.
- (١٠) قاسم (سيزا) السيميوطيقا: حول بعض المفاهيم والأبعاد، ضمن: مدخل إلى السيميوطيقا، منشورات عيون (المغرب)، ١٩٨٦، ج١، ص ٢٨.
- (11) Voir Armengaud (F.), La Pragmatique, P.U.F. 1990, P.20.
- (12) Kristva (J.) Semiologie, (in: Ency. univ), op. cit, P.861.
- (١٣) قاسم (سيزا)، السيميوطيقا حول بعض الأبعاد والمفاهيم (مرجع مذكور). ص ٢٧.
- (14) Desaussure (F), Cours de linguistique, P.U.F. 1990. P.20.

واعتمدت هنا على الطبعة الحديثة التي أعدها اللساني الإيطالي الكبير توليو دو مورو (T. deMauro) وصدرت عن (PAYOT 1990) وهى طبعة قيمة مشفوعة بما لا يقل ٣٠٥ هامشة نقدية أخذت نصيبا معتبرا من حجم الكتاب، وسأشير إلى هذا المرجع اختصارا بـ: C.L.G.

(15) C.L.G, P43, voir aussi Ducrot (o.) Saussurianisme, in: Dict. ency des sci. du lang. (op. cit) P31.

(١٦) بخصوص هذه الخصوبة انظر مثلا:

Berthelot (J.M), L'intelligence du social, P.U.F 1990, en particulier: le scheme hermeneutique, P.72 et passim.

(١٦) بخصوص هذه الخصوبة انظر مثلا:

(17) C.L.G, P.99.

(18) C.L.G, P.98.

(19) C.L.G, P.34.

(18) C.L.G, P.154.

(٢١) يتم التقريب عادة بين مفهومي المعنى والقيمة، انظر مثلا:

Mounin (G.) et autre, Dictionnaire de linguistique, P.U.F 1974 terme SENS P.293. voir aussi terme "Interpretence" in Dict ency sci lang (op. cit) P.138.

(٢٢) فنديرس (ج)، اللغة (تر: ع الدواخلى و م. القصاص) مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٠، ص ٢٣١.

(23) Ducrot (O). Saussurianisme in Dict Ency ... (op. cit) P.32.

(24) C.L.G, P.40.

(25) C.L.G, P.23.

(26) Kristeva (J.), Semiologie: Science critique et / ou critique de la science, in: Theorie d'ensemble (collectif), Seuil 1968. P.82 - voir aussi Durand (J.) Les formes de la communication (ouvrage cite) PP. 2, 7.

حيث تقرأ أن اللسانيات على ما قيل كانت الأكثر دقة ضمن العلوم الإنسانية والأكثر إنسانية ضمن العلوم الدقيقة!

(27) Kristeva (J.), Le langage cet inconnu (op, cit) P.294.

(28) Voir en particulier Mounin (G.), Introduction a la semiologie, Minuit (Frc) 1970, chap 1er: semiologie de la communication et semiologie de la signification.

(29) id. ibid, P.7. (de l'introduction).

(30) Mounin (G.) et autres, Dict ling, P.296.

(٣١) جيرو (بيار)، علم الإشارة - السيميولوجيا (تر: د. منذر عياشي) دار طلاس (سوريا) ١٩٨٨، ص ٥٢.

(٣٢) نفسه.

(٣٣) انظر مقال رشيد (أمينة) السيميوطيقا في الوعي المعرفي المعاصر، ضمن: مدخل إلى السيميوطيقا، منشورات عيون (المغرب) ١٩٨٧، ج ٢ ص ٦١.

(٣٤) جيرو (بيار) المرجع المذكور، ص ٥٠.

(35) Mounin (G.), Introduction à la semiologie (op. cit) P.12.

ومعه أيضاً معطيات عن سيميائية بارث ضمن: توسان (ب)، المرجع المذكور، ص ٤٤.

(٣٦) بارث (رولان)، المغامرة السيميولوجية، (تر: عبدالرحيم حزل) دار تينمل

(المغرب) ١٩٩٣، ص ٢٧. يراجع أيضاً الفصل الخاص ب بارث ضمن:

.G.Mounin Introduction (op. cit)

(٣٧) رشيد (أمينة) السيميوطيقا في الوعي المعرفي المعاصر، ضمن: مدخل إلى السيميوطيقا، ج ١، ص ٤٧.

ونضيف هنا أنه في ١٩٦٩ تأسست الجمعية العالمية للسيميوطيقا (SEMIOTICA) أما في ١٩٧٣ فقد عقد أول مؤتمر عالمي للسيميائية في ميلانو - إيطاليا.

(٣٨) غزول (ف.ج)، علم العلامات (السيميوطيقا) مدخل استهلاكي، ضمن: مدخل

إلى السيميوطيقا، ج ١، ص ٣٨، ونسجل أن عرض وجهة نظر مدرسة تارتو -

موسكو تم بالاعتماد على مقال "حول الآلية السيميوطيقية للثقافة" - يورى لوتمان

وبوريس أوسبنسكى. وأيضاً مقال "نظريات حول الدراسة السيميوطيقية للثقافات

(مطبقة على النصوص السلافية) "ب أوسبنسكى وآخرون. والمقالان في ترجمتهما

العربية منشوران ضمن مدخل إلى السيميوطيقا، ج ٢، ونشر اختصاراً إلى المقال الأول لوتمان - أوسبنسكى والمقال الثانى : أوسبنسكى وآخرون.

(٣٩) لوتمان - أوسبنسكى، ص ١٣٩ .

(٤٠) . (٤١) نفسه، ص ١٣٤ .

(٤٢) أوسبنسكى وآخرون، ص ١٥٩ .

(٤٣) لوتمان - أوسبنسكى، ص ١٣٥ .

(٤٤)، (٤٥) أوسبنسكى وآخرون ص ١٤٧ .

(٤٦)، (٤٧) لوتمان - أوسبنسكى ص ١٣٧ .

(٤٨) أوسبنسكى وآخرون ص ١٦١ .

(٤٩) لوتمان - أوسبنسكى ص ١٤٠ .

(٥٠) أوسبنسكى وآخرون ص ١٦١ .

(٥١) باشلار (غاستون)، فلسفة الرفض، (تر:خ. أ. خليل) دار الحدائة (لبنان) ١٩٨٥ .
ص ٢٦ .

(52) Kant (E), Logique, Iib. J. Vrin (Frc) 1966, P.21.

(٥٣) نفسه، ص ١٣ .

(54) Bouveresse (J) Qu'est ce que la logique? in: interrogations contemporaines. FAYARD (Frc) 1980, P.334.

(55) Kant (E) op. cit, P.55.

(56) Bacon (F) Novum organun (Trd frc) HACHETTE (Frc) 1857, P.8
prg14.

(57) Meyer (M) Logique, langage et argumentation, HACHETTE (Frc)
1982, P.81.

(58) Bouveresse (J) op. cit. P.332.

(59) Meyer (M), op. cit, PP. 81, 82.

(٦٠) باشلار (غاستون) مرجع مذكور ص ١٢٤ .

(61) Cite in Brunshvicg (L) Les ages de l'intelligence, P.U.F 1953, P19.

(٦٢) رشيد (أمينة) السيميوطيقا فى الوعى المعرفى المعاصر (مرجع مذكور) ص ٥٧ .

(63) Dumont (F) Les ideologies, P.U.F 1974, P.97.

- (64) Mouloud (N) Langage et structure (essai de logique et de semeiologi)
PAYOT (Frc) 1969. P.208.
- (٦٣) غورفيتش (جورج) الاطر الاجتماعية للمعرفة (تر: خ. أ. خليل) المؤسسة
الجامعية للدراسات والنشر (لبنان)، ١٩٨١، ص١٩.
- (66) Duvignaud (J) et autres, La sociologie, guide alphabetique
DONOEL, (Frc), P.102.
- (٦٧) نفسه. المعطيات نفسها.
- (٦٨) غورفيتش (ج) المرجع المذكور، ص٤٢.
- (69) Dumont (F) op. cit, P.97.
- (٧٠) د. قبارى (محمد إسماعيل) علم الاجتماع والفلسفة، ج٢، دار المعرفة (مصر)
١٩٧٩، ص١٥٤.
- (٧١) بخصوص منهايم وسوروكين ومنطقتاتهما، وبالإضافة إلى مؤلف د. قبارى
المذكور يراجع أيضاً غورفيتش - المرجع المذكور - ص٦٨، وما يليها.
- (٧٢) د. قبارى (م.أ) المرجع المذكور، ج١، ص٣٠.
- (٧٣) نفسه ص٣٤.
- (٧٤) نفسه ص٣٩.
- (٧٥) نفسه ج٢، ص١٦١.
- (٧٦) نفسه ص١١٢.
- (٧٧) نفسه ص١٨٣.
- (٧٨) أونج (ولتر . ج) الشفاهية والكتابية (تر: حسن البنا عز الدين)، المجلس الوطنى
للثقافة والفنون والآداب (الكويت)، ١٩٩٤، ص١٢٠، وما يليها.
- (٧٩) ديوى (جون)، المنطق: نظرية البحث (تر: ز. نجيب محمود) دار المعارف
(مصر)، ١٩٦٠.
- (٨٠) غورفيتش (ج) المرجع المذكور ص١٧.
- (81) Kristiva (J), La semiologie: science critique et / ou critique de la
science ... op. cit. p.82.
- (82) Kristiva (J), Semiologie, in: Ency. univ, (op. cit) P.862.
- (٨٣) جيرو (ب) علم الإشارة - السيميولوجيا ، مرجع مذكور، ص١٣٨.

(٨٤) بتفنست (إميل) سيميولوجيا اللغة (ضمن مدخل إلى السيميوطيقا، ج٢) ص١٠.

(٨٥) غزول (ف.ج) علم العلامات ... (ضمن مدخل إلى السيميوطيقا، ج١) ص١٤.

(86) Kristiva (J), La semiologie: science critique et / ou Critique de le science ... op. cit. p86.

(٣٧) انظر مدخل إلى السيميوطيقا، ج٢، ص٧٣، والمعنى ذاته لدى ب. جيرو، علم الإشارة ص٥.

(88) Morin (E) Introduction à la pensée complexe, E.S.F (Frc) 1992, P.61.